

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن أعمال دورتها الثالثة

(٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١)

المحتويات

الصفحة	الفقرات	الفصل
٣	١٠-١	الأول - الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية
٣	٤-٢	ألف - إعادة صياغة عملية التنمية في أفريقيا
٤	٧-٥	باء - المسؤوليات المتعلقة بأصول تصريف الحكم في عالم ينحو نحو العولمة ..
٤	١٠-٨	جيم - أقل البلدان نمواً
٥	٥٢-١١	الثاني - إعادة صياغة عملية التنمية في أفريقيا
٥	٢١-١١	ألف - مقدمة
١٠	٤١-٢٢	باء - التمكين بوصفه غاية ووسيلة للتنمية
١١	٢٥-٢٤	١ - تحسين إدارة الحكم على الصعيدين المحلي والمتعدد الأطراف معا .
١١	٣٥-٢٦	٢ - تعبئة الموارد المحلية غير المالية
١٣	٣٨-٣٦	٣ - تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال
١٤	٤١-٣٩	٤ - إقامة شراكات ابتكارية ودينامية
١٤	٥٢-٤٢	جيم - دور منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف
١٧	١٠٢-٥٣	الثالث - مسؤوليات الحكم في عالم آخذ في العولمة

١٧	٥٤-٥٣	ألف - مقدمة
١٧	٥٩-٥٥	باء - لماذا الحكم العالمي؟
١٩	٧٩-٦٠	جيم - تحديد المسؤوليات على الصعيد العالمي
١٩	٦٤-٦٢	١ - وضع مبادئ أساسية للاستثمار
٢٠	٦٦-٦٥	٢ - الحكم في مجال وضع الممارسات المالية الرشيدة القابلة للتطبيق على الصعيد الدولي
٢٠	٧١-٦٧	٣ - سياسات التنافس
٢١	٧٦-٧٢	٤ - الإجراءات الجماعية لتيسير تدفق رأس المال للبلدان النامية
٢٢	٧٩-٧٧	٥ - التعاون الدولي في ميدان الضرائب
٢٣	٨٤-٨٠	دال - تحديد المسؤوليات على الصعيد الإقليمي
٢٤	تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الشراكات
٢٥	٩٠-٨٥	هاء - تحديد المسؤوليات على الصعيد الدولي
٢٦	٩٩-٩١	واو - الحكم العالمي والتنمية المستدامة
٢٨	١٠٢-١٠٠	زاي - الخلاصة
٢٩	١٢٣-١٠٣	الرابع - أقل البلدان نمواً
٢٩	١٠٨-١٠٣	ألف - مقدمة
٣٠	١٢٠-١٠٩	باء - إعادة النظر في استعراض عام ٢٠٠٠ لقائمة أقل البلدان نمواً
٣٠	١١٣-١١١	١ - حالة ملديف
٣١	١١٨-١١٤	٢ - مسألة الفترة الانتقالية
٣٢	١٢٠-١١٩	٣ - التوصيات والآثار المتصلة بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً وإخراجها منها
٣٣	١٢٣-١٢١	جيم - الأعمال المقرر الاضطلاع بها في المستقبل
٣٣	١٢٨-١٢٤	الخامس - أساليب العمل وبرنامج عمل اللجنة
٣٥	١٣٤-١٢٩	السادس - تنظيم أعمال الدورة

الفصل الأول

الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية

سكان أفريقيا من أسباب المشاركة في عملية التنمية. وكما يتسنى كسب هذا التحدي وتمكين سكان أفريقيا من أن يمسكوا بأنفسهم بزمام عملياتهم وبرامجهم الإنمائية، تدعو اللجنة إلى توحى استراتيجية منسقة تقوم على المشاركة وتشمل اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة تكفل (أ) تحسين تصريف شؤون الحكم على الصعيدين المحلي والمتعدد الأطراف؛ (ب) وتعبئة الموارد المحلية غير المالية؛ (ج) وتعبئة الموارد المالية واستخدامها على نحو فعال؛ (د) وإقامة شركات ابتكارية ودينامية.

٣ - وتوصي اللجنة بأن تنسق منظومة الأمم المتحدة أنشطتها على نحو وثيق ليتسنى لها أن تساعد البلدان الأفريقية في تطوير قدراتها التنسيقية الذاتية من خلال تعزيز الآليات والمؤسسات المناسبة، على الصعد المحلي والوطني والإقليمي. وتحث اللجنة منظومة الأمم المتحدة على معالجة الثغرات القائمة في التنسيق وسدها من خلال تدابير تشمل: (أ) وضع أولويات واضحة تهدف إلى تنفيذ برامج ومشاريع إنمائية متكاملة تصمم بعناية؛ (ب) وتحقيق المشاركة الفعلية للبلدان الأفريقية ذاتها في مراحل اختيار وتصميم وتنفيذ ورصد وتقييم هذه البرامج والمشاريع؛ (ج) وإقامة شركات دينامية وفعالة فيما بين الوكالات المانحة وخبراء المساعدة التقنية ووكالات الحكومات المضيفة، على الصعيدين الوطني والمحلي، والمجتمع المدني في البلدان المتلقية؛ (د) والعمل بإجراءات للرصد والتقييم تكرر الشفافية والمساءلة العلنية.

٤ - وتوصي اللجنة منظومة الأمم المتحدة أيضا بأن تقوم بدور رائد في تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا وغيره من التدفقات الطويلة الأجل المتأتية من القطاع الخاص، وأن تعيد النظر في مدى فعالية نظام المساعدة الإنمائية الرسمية القائم على تبرعات البلدان الأعضاء. ونظرا للتراجع الحاد في حجم هذه التبرعات في السنوات الأخيرة،

١ - استجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوارد في قراره ٢٠٠٠/٣٤ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، نظرت لجنة السياسات الإنمائية في دورتها الثالثة (٢-٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١)، في الموضوع الذي اختير للجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس لعام ٢٠٠١، وهو، دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة. وشددت اللجنة على الأهمية القصوى لإعادة صياغة الاستراتيجية الإنمائية لأفريقيا ليتسنى سد احتياجاتها الخاصة. وأجرت اللجنة أيضا مداولات بشأن الموضوع الواسع المتعلق بتحسين تصريف الشؤون الاقتصادية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وقررت اللجنة، على نحو ما اقترح في التقرير المتعلق بأعمال دورتها الثانية^(١)، أن تركز انتباهها، في سياق هذا الموضوع، على قضية مسؤوليات الحكم في عالم ينحو نحو العولمة، نظرا لما تكتسبه عمليات العولمة الجارية من أهمية بالنسبة للبلدان النامية. كذلك، وعلى نحو ما طُلب أيضا في قرار المجلس ٢٠٠٠/٣٤، نظرت اللجنة في مسائل محددة تتصل بعملها في مجال أقل البلدان نموا.

ألف - إعادة صياغة عملية التنمية في أفريقيا

٢ - لم يتسن للعديد من البلدان الأفريقية بعد، ولا سيما منذ السبعينات، أن تشارك بنجاح في الاقتصاد العالمي المعاصر بالرغم مما حَبَّته من موارد طبيعية ضخمة وما تزخر به من موارد بشرية وتنوع ثقافي. وترى اللجنة أن التحدي الرئيسي الذي يجابه أفريقيا يتمثل في قيامها بإعادة صياغة سياساتها واستراتيجياتها الإنمائية الذاتية. ذلك أن النمو المستدام في أفريقيا سيصبح بالإمكان تحقيقه إذا مُكِّنت أغلبية

والقطاع الخاص، وفيما بين الحكومات والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني.

٧ - وتوصي اللجنة بسد الثغرات القائمة في مجال التنسيق لضمان أقصى قدر من كفاءة وفعالية المساعدة الخارجية المالية والتقنية. وفي حين أن هناك حاجة لأن يحسن المانحون التنسيق على جميع الصعد، تحتاج البلدان النامية أيضا إلى أن تؤمن "ملكيتها" للبرامج والعمليات الإنمائية المضطلع بها داخل كل بلد منها، وأن تؤمن كفاءة استخدام الموارد الموظفة في تلك البرامج والعمليات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة أيضا إلى أن تعبئ على نحو فعال القدرات والطاقات الوطنية ودون الوطنية مثل قدرات القطاع غير الرسمي الذي ينبغي إدماج معارفه وموارده على نحو مطرد في الاقتصاد الرسمي. وتشدد اللجنة على ضرورة تأمين الموارد الكافية ولا سيما موارد المعونة الإنمائية الرسمية، مع العمل على التخفيف من ثقل عبء الديون.

جيم - أقل البلدان نموا

٨ - أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما مع التقدير في قراره ٣٤/٢٠٠٠، بالمعايير المنقحة لتحديد أقل البلدان نموا، التي قدمتها لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها عن أعمال دورتها الثانية، لكنه قرر أن يرجئ إلى دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١، النظر في التوصية الداعية إلى إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نموا. وطلب المجلس أيضا من اللجنة أن تعيد النظر في توصيتها الداعية إلى إخراج ملديف من هذه القائمة مع وضع في الاعتبار جملة أمور منها: (أ) تقرير الأمين العام عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لضمان انتقال البلدان بشكل سلس من مركز أقل البلدان نموا؛ (ب) والتقرير الذي سيصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستفادة الفعلية لأقل البلدان نموا من إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا إلى جانب تقييم للآثار المترتبة عن

ينبغي ألا يدخر أي جهد لتصميم آليات ابتكارية لعكس اتجاه هذا التراجع وزيادة فعالية المعونة. ومن الآليات الابتكارية التي يمكن بحثها والنظر فيها الآلية المتمثلة في استحداث شكل ما من التبرعات الإلزامية من أجل التنمية يمكن تحصيلها بفرض ضريبة على المعاملات التجارية والمالية الدولية لغرض تمويل المساعدة الإنمائية.

باء - المسؤوليات المتعلقة بأصول تصريف الحكم في عالم ينحو نحو العولمة

٥ - أدت عولمة الاقتصاد إلى إعادة رسم حدود النشاط الاقتصادي، فزادت من صعوبة تمييز الخطوط الفاصلة بين المصالح الوطنية والمصالح المتعددة الأطراف، مما تترتب عليه مجموعة من الآثار التي تمس صنع السياسات في الدولة القومية. وبصرف النظر عما إن كان هذا الحكم يمارس على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، فإنه من الأساسي تأمين ما يلي: (أ) شفافية الحكم؛ (ب) والشفافية الضريبية؛ (ج) واستقرار البيئة الاقتصادية والناظمة؛ (د) والإدارة السليمة للموارد. ويمكن في حدود هذه الأطر العامة إسناد مسؤوليات تصريف الحكم على أي من الصعد المشار إليها لأن كل منها ينطوي على ميزة نسبية فيما يتعلق بجوانب معينة من شؤون تصريف الحكم.

٦ - وتشدد اللجنة على ضرورة اتخاذ مبادرات جريئة في عدد من مجالات الحكم الرئيسية تشمل تعزيز مشاركة البلدان النامية في الحكم التعددي؛ وزيادة الشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكم؛ ووضع "مبادئ أساسية" لمسؤوليات الحكم؛ وزيادة إشراك السكان في التنمية الوطنية والمحلية؛ وإقامة شراكات مفتوحة وابتكارية بين مختلف الجهات الفاعلة وعلى مختلف المستويات كالشراكات بين المانحين والحكومات والمؤسسات المتلقية، وبين القطاع العام

بالمعلومات المطلوبة بشأن استجابتها المحتملة لرفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نمواً.

الفصل الثاني

إعادة صياغة عملية التنمية في أفريقيا

ألف - مقدمة

١١ - خلال قمة الألفية للأمم المتحدة التي عقدت في نيويورك في ٦-٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، خصص رؤساء الدول والحكومات لأفريقيا أحد الأبواب الثمانية من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (قرار الجمعية العامة ٥٥/٢) تحت عنوان "تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا" (الفقرتان ٢٧ و ٢٨). وسيكون هذا الجزء من التقرير بمثابة مساهمة منا في مناقشة أفضل طرق معالجة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

١٢ - فبالرغم من أن أفريقيا تزخر بموارد طبيعية كبيرة ولا سيما المعادن وموارد بشرية وفيرة وتنوع ثقافي، فإن العديد من البلدان الأفريقية لم تتمكن حتى الآن من المشاركة بنجاح في الاقتصاد العالمي المعاصر خلافاً لمعظم البلدان الآسيوية. ومن المفارقات أن تتحول هذه الثروات من دخر إنمائي إلى عبء إنمائي في بعض الحالات^(٢). وقد عجزت بلدان كثيرة في جميع أنحاء القارة، عموماً، عن تحقيق تقدماً اقتصادياً مطرداً. وكما يلاحظ في الجدول ١، فإن العديد من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى سبق لها أن بلغ المستوى الحالي لدخل الفرد في السبعينات أو الثمانينات. وقد أهدر دخل الفرد فيما بعد في الثمانينات في معظم البلدان. وجددير بالذكر أيضاً أن دخل الفرد، في عام ١٩٩٨، كان نصف أقصى المستويات التي بلغها من قبل أو أقل في ١٦ بلداً أفريقياً.

إخراج ملديف من القائمة؛ (ج) ومذكرة لحكومة ملديف تعرب فيها عن قلقها من إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً (E/2000/104، المرفق، الضميمة).

٩ - بعد إعادة نظر مستفيضة في التوصية السابقة الداعية إلى إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً، أكدت اللجنة أن ملديف تستوفي شروط إخراجها من القائمة على أساس المعايير الحالية. ولما كانت المعلومات الإضافية التي طلبها المجلس الاقتصادي والاجتماعي غير متوفرة حالياً، فإنها توصي المجلس بأن يمدد في الفترة الانتقالية حتى عام ٢٠٠٣، موعد الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، قبل أن تتخذ الجمعية العامة أي قرار بشأن إخراج هذا البلد من القائمة. وسيتيح هذا التمديد إمكانية الحصول على معلومات كافية بشأن المعاملة المقترحة أن يتبعها شركاء التنمية تجاه البلدان التي يتم إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً.

١٠ - واستجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي دعا اللجنة فيه إلى أن تنظر في الأثر المحتمل في الفترة الانتقالية التي تلي إخراج البلد من قائمة أقل البلدان نمواً بما في ذلك تقييم الآثار المترتبة على ملديف من إخراجها من القائمة، تلاحظ اللجنة أيضاً تقديم معلومات ناقصة من شركاء ملديف في التنمية مثل منظمة التجارة العالمية ومؤسسات التمويل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات تقديم المساعدة الثنائية، بشأن المعاملة المرجح أن تتبعها تجاه أقل البلدان نمواً السابقة بعد إخراجها من القائمة. وترى اللجنة أنه لا بد من تقييم محدد لما يجتهد أقل البلدان نمواً من مزايا مرتبطة بمركز بلد من أقل البلدان نمواً نتيجة لإخراجها من القائمة ليتسنى تقديم المشورة المناسبة إلى المجلس بشأن مسألة الانتقال السلس بعد رفع اسم البلدين من القائمة. ولذا، توصي اللجنة بأن يطلب المجلس من الشركاء في التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف المعنية بأن توافيه قبل الدورة الرابعة للجنة

الجدول ١

فشل النمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى^(أ)

السنة التي تحقق فيها	مستوى عام ١٩٩٨ لدخل الفرد كنسبته من أقصى الإيرادات المحققه (النسبة المئوية)	البلد	السنة التي تحقق فيها	مستوى عام ١٩٩٨ لدخل الفرد كنسبته من أقصى الإيرادات المحققه (النسبة المئوية)	البلد	السنة التي حققت فيها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لأول مرة مستوى عام ١٩٩٨ لدخل الفرد		
						التسعينات	الثمانينات	السبعينات أو الستينات
١٩٨٩	٧٢	أوغندا	١٩٨٧	٥٣	إثيوبيا	إريتريا (١٩٩٦)	أنغولا (١٩٨٠)	بوروندي (١٩٧٧)
١٩٨٠	٧٥	توغو	١٩٩٧	٨٧	إريتريا	بوتسوانا (١٩٩٢)	أوغندا (١٩٨٧)	تشاد (١٩٧٥)
١٩٨٢	٦٥	جمهورية تنزانيا المتحدة	١٩٩٠	٤٧	أنغولا	جنوب أفريقيا (١٩٩٢)	بنين (١٩٨٠)	توغو (١٩٧٨)
١٩٩٦	٨٨	جنوب أفريقيا	١٩٨١	٨٦	بنين	الرأس الأخضر (١٩٩٥)	بوركينافاسو (١٩٨٠)	جزر القمر (١٩٧٩)
١٩٨٨	٦١	رواندا	١٩٩٦	٩٠	بوتسوانا	سوازيلند (١٩٩٦)	جمهورية الكونغو (١٩٨٠)	جمهورية أفريقيا الوسطى (١٩٧٩)
١٩٨١	٤٧	زامبيا	١٩٩١	٧٥	بوركينافاسو	سيشيل (١٩٩٤)	رواندا (١٩٨٠)	جمهورية تنزانيا المتحدة (١٩٧٨)
١٩٨١	٥٦	زمبابوي	١٩٨٧	٥٤	بوروندي	غينيا (١٩٩٣)	السنغال (١٩٨٠)	زامبيا (١٩٦٨)
١٩٨٦	٣٥	سان تومي وبرنسيبي	١٩٧٥	٦٦	تشاد	غينيا الاستوائية (١٩٩٨)	غامبيا (١٩٨٠)	زمبابوي (١٩٧٤)
١٩٩٢	٦٧	السنغال	١٩٩٠	٦٤	جزر القمر	ليسوتو (١٩٩٢)	الكاميرون (١٩٨٠)	السودان (١٩٧٥)
١٩٩٧	٩٢	سوازيلند	١٩٨٨	٦٤	جمهورية أفريقيا الوسطى	مالاوي (١٩٩١)	مالي (١٩٨٠)	سيراليون (قبل عام ١٩٧٠)
١٩٨٨	٣٧	السودان	١٩٨٢	٥٢	جمهورية الكونغو	موريشيوس (١٩٩٧)	ناميبيا (١٩٨٠)	الصومال (١٩٧٥)
١٩٨١	٣٥	سيراليون	١٩٨٠	١٨	جمهورية الكونغو الديمقراطية			غابون (١٩٧٦)

السنة التي تحقق فيها		السنة التي تحقق فيها		السنة التي حققت فيها بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لأول مرة مستوى عام ١٩٩٨ لدخل الفرد		
١٩٩٨ عام لدخل الفرد كنسبته من أقصى الإيرادات المحققّة	(النسبة المئوية)	البلد	١٩٩٨ عام لدخل الفرد كنسبته من أقصى الإيرادات المحققّة	(النسبة المئوية)	البلد	السبعينات أو الثمانينات التسعينات
١٩٩٧	٩٣	سيشيل	١٩٩٦	٩٥	الرأس الأخضر	غانا (١٩٧٩)
١٩٨١	٣١	الصومال	١٩٨١	٧٧	غابون	غينيا - بيساو (١٩٧٢)
١٩٩٣	٨٤	مالاوي	١٩٨١	٨٧	غامبيا	كوت ديفوار (١٩٧٧)
١٩٩٢	٧٨	مالي	١٩٨٨	٨٩	غانا	كينيا (١٩٧٩)
١٩٨٠	٥٨	مدغشقر	١٩٩٦	٩٣	غينيا	ليبيريا (١٩٧٤)
١٩٨١	٧٢	موريتانيا	١٩٩١	٦٤	غينيا - بيساو	مدغشقر (١٩٧٥)
١٩٩٧	٩٧	موريشيوس	١٩٩٨	١٠٠	غينيا الاستوائية	موريتانيا (١٩٧٦)
١٩٨٦	٦٨	موزامبيق	١٩٨٨	٥٥	الكاميرون	النيجر (١٩٧٤)
١٩٨٠	٨٦	ناميبيا	١٩٧٧	٦١	كوت ديفوار	
١٩٨٠	٤٦	النيجر	١٩٨٠	٧٨	كينيا	
١٩٨١	٣٩	نيجيريا	١٩٨٢	٥٢	ليبيريا	
			١٩٩٦	٨٠	ليسوتو	

ملحوظة: تشير البيانات مثلا إلى أن زامبيا بلغت مستوى إيرادات عام ١٩٩٨ في عام ١٩٦٨. ثم توسعت فيما بعد لتصل في عام ١٩٨١ إلى ضعف إيراداتها لعام ١٩٩٨. وقد انكمش اقتصادها منذ آنذاك.

(أ) استنادا إلى طريقة أطلس البنك الدولي للحساب نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي واستكملت بالاستعانة بتقديرات الأمم المتحدة.

ظل متوسط الإنتاج الغذائي بالنسبة للفرد يتراجع فيها على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية^(٣). وفي معظم البلدان الأفريقية ارتفع عدد الفقراء في السنوات الأخيرة بالمقاييس النسبية المطلقة في كل من المناطق الريفية والحضرية وشاهد السكان العاملون تراجعاً كبيراً في مستوياتهم المعيشية. وتدهورت الأوضاع بدرجة أكبر في بلدان عديدة بسبب جائحة متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز التي تؤدي بحياة الكثيرين. فهي ليست مأساة إنسانية واسعة النطاق فحسب بل كارثة اقتصادية ضخمة تكلف القارة وتؤثر سلباً على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأجيال المقبلة. وقد تترتب على هذه الجائحة في بعض البلدان الأفريقية آثار مشؤومة مماثلة لما تعرض له السكان الأصليون في الأمريكتين في القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر عندما حصدتهم الأمراض التي حملها الغزاة الأوروبيون معهم إلى العالم الجديد.

١٦ - وتسبب انعدام الاستقرار السياسي والصراع المسلح خلال العقد الجاري في مخاطر لاحتتمالات التنمية في أفريقيا. والبلدان التي تواجه هذين الشاغلين أكثر تعرضاً للخطر وتشمل أيضاً البلدان المجاورة المتأثرة مباشرة. ولذا، فبدون فض الصراعات القائمة وتحقيق الخلافة السياسية السلسة في هذه البلدان، فلا يَحتمل أن يؤدي قيام الحكومات والجهات المانحة على السواء بعمل متضافر لإزالة العقبات الهيكلية التي تعرقل النمو في الأجل القريب إلى تحقيق النمو والتنمية المستدامين لأغلبية البلدان الأفريقية.

١٣ - بيد أن الظروف تختلف من مكان لآخر في القارة. فقد تجنبت بعض البلدان هذا الانهيار الذي حصل في نموها في حين استأنف بعضها الآخر النمو المعتدل في أواسط التسعينات. وهناك عدد صغير من البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قادراً على مواصلة تحقيق نمو في دخل الفرد بنسبة لا تقل عن ٢,٥ في المائة في السنة لفترة طويلة في حين أن هناك مجموعة كبيرة بإمكانها أن تحقق هذه النسبة، بل وأن تتجاوزها في العقد الحالي. وبالرغم مما تتمتع به بعض البلدان الأفريقية الأخرى من إمكانات تحقيق نمو كبير، فإن احتمالات النمو تتفاوت بشدة بسبب عدم قدرتها على تحمل الصدمات الاقتصادية ولا سيما التقلبات في أسعار السلع الأساسية التي تعتمد عليها حصيللة صادرات - ومن ثم وارداتها من السلع الرأسمالية. بيد أن التقديرات تشير إلى أن احتمالات نمو الكثير منها ضعيفة أو أنها متورطة في صراعات مسلحة. ويتضمن الجدول ٢ موجزاً لاحتتمالات نمو هذه البلدان وفقاً لهذا التحليل.

١٤ - وستكون احتمالات النمو في أفريقيا أقوى إذا تحسنت الأوضاع في البلدان الضعيفة اقتصادياً والبلدان التي تعاني من الصراعات. ويقدر أن معدل النمو سيرتفع في المنطقة بنسبة ثلاثة أرباع نقطة مئوية إذا سجلت هاتان الفئتان من البلدان زيادة في النمو بنسبة ١ في المائة، مما يحدث تحسناً بسيطاً في معدل النمو المتوقع للفئات المتبقية الأخرى. وسيتمثل الأثر الإجمالي في الوصول بمعدل النمو المتوقع للبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إلى ما يقارب المعدل المرجعي البالغ ٢,٥ في المائة. بيد أن أي انخفاض بنسبة ١ في المائة في معدل النمو المتوقع لهاتين الفئتين من شأنه أن يخفض معدل النمو المتوقع في كامل المنطقة إلى ما يقارب الصفر.

١٥ - وبالرغم من انتعاش النمو في بلدان عديدة، فإن أثر انهياره ما زال قائماً حيث تدهورت الظروف المعيشية إلى حد بعيد. فأفريقيا هي المنطقة الوحيدة في العالم النامي التي

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: تحليل لفرص النمو في الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠

حجم المجموعات (النسبة المئوية)						
فئة البلدان	عدد البلدان ^(أ)	معدل نمو دخل الفرد (النسبة المئوية)	متوسط عدد السكان (بالملايين)	متوسط الناتج القومي الإجمالي (ببلايين دولارات الولايات المتحدة)	عدد السكان في عام ١٩٩٥	الناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٥
حالات النجاح الطويلة الأجل	٥	٣,٥	١,١	٥,٥	١,٠	٣,١
حالات النجاح الجديدة	١٠	٢,٥	١٦,٩	١٢,٩	٢٩,٥	١٤,٨
البلدان التي تشهد تراوفا شديدا في معدل نموها	٨	١,٥	٢٩,٣	٦٢,٧	٤٠,٨	٥٧,٤
التوقعات المعاكسة للنمو	٧	٠,٥	٦,٦	٧,٣	٨,٠	٥,٨
بلدان تدور فيها صراعات	١٠	١,٠-	١١,٩	١٦,٥	٢٠,٧	١٨,٨
المجموع	٤٠		١٤,٣	٢١,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠
متوسط النمو المتوقع ^(ب)		١,٢٠				
المتوسط المرجح لحجم السكان		١,٢٢				
المتوسط المرجح للناتج القومي الإجمالي		١,١٨				

(أ) هناك أربعة بلدان لم تصنف.

(ب) بحسب النمو المتوقع أيضا كمتوسط مرجح لمعدلات النمو للفرد في مجموعات البلدان باستخدام حجم السكان في عام ١٩٩٥ لتقدير المتوسط المرجح للسكان والناتج القومي الإجمالي لعام ١٩٩٥ لتقدير المتوسط المرجح للناتج القومي الإجمالي.

المصدر: السكان والناتج القومي الإجمالي والأسعار الدولية المستمدة من قاعدة بيانات شبكة التنمية العالمية للبنك الدولي.

١٧ - لقد أثبت سكان أفريقيا، وخاصة الفقراء، مرونة فائقة أمام العوامل المناوئة الكثيرة والانهيار الاقتصادي واكتسبوا آليات عديدة للتغلب عليها. وقد ساعدهم على ذلك ما اتخذ من مبادرات في مجال السياسة العامة بغية وقف التراجع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وقد أصابت هذه المبادرات درجات شتى من النجاح. واتضح من معظم المؤشرات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أن الحالة قد زادت سوءا عما كانت عليه ولا سيما فيما يتعلق بالتعليم والحصول على الرعاية الصحية الأساسية والأمن الغذائي والتوازن الجنساني. ولسائل أن يتساءل عن سبب مضي

ضعف النتائج الى هذا الحد. كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تحقق النمو المستديم في هذا العقد وتدر الثروات والموارد للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة؟

١٨ - وتتطلب الحالة المتفاقمة في أفريقيا إعادة التفكير العميق في الحلول السابقة. وتزايد أهمية هذا الأمر، نظرا للتحديات الجديدة التي تجابه أفريقيا ولا سيما تحدي الاستجابة لمتطلبات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فأخطاء الماضي ينبغي ألا تتكرر. ويرجح أن تتواصل وأن تستخدم المناقشات والتحليلات بشأن مواطن الفشل. وترى اللجنة أن العديد من أوجه فشل السياسات

ومما زاد من تدهور الحالة بعض الحلول التي اقترحت وطبقت لحل المشاكل. ولقد قيل عن أفريقيا إنها أصبحت "مقبرة المشاريع الإنمائية". ومن الأسباب الرئيسية لتبديد الموارد أنه بالإضافة إلى عدم مراعاة المؤسسات والقيم والنواميس والثقافة الأفريقية على نحو جدي، فإن عملية تقديم المعونة كانت غالبا ما تفتقر إلى التنسيق وإلى الرصد والتقييم الفعالين اللازمين لتحقيق النتائج المرجوة.

٢١ - وهناك في الوقت الحاضر الكثير من الكفاءات الأفريقية داخل أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم. ويمكن الاستفادة من معارف السكان المحليين في أفريقيا ومن الممارسات التي يلجأ إليها سكان أفريقيا حتى تكون الاستجابات في مجالي السياسات والبرامج داخلية المنحى ومتسقة ثقافيا مما يزيد من فرص تحولها إلى استجابات مستدامة. والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف يمكن جمع كل الميزات الأفريقية لوضع أسلوب أفريقي يحقق التنمية بدعم من المساعدة الخارجية. ولذا، يكمن التحدي الذي تواجهه أفريقيا في إعادة صياغة عملية التنمية. وسيصبح تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ممكنا إذا تم تمكين الشعب الأفريقي من فيه الفقراء والفئات المهمشة في عملية التنمية.

باء - التمكين بوصفه غاية ووسيلة للتنمية

٢٢ - تتطلب عملية التمكين أن يمكّن سكان أفريقيا بزمام عملية التنمية بصورة مباشرة وذلك من خلال استراتيجية إنمائية تقوم على المشاركة. وأفضل الطرق لتعزيز هذا التمكين هو من خلال مجموعة مبادرات منسقة ومتكاملة تعزز القدرة على المشاركة من خلال التعليم وتغطية الاحتياجات الأساسية ولا سيما الصحة وتأمين المياه وإمدادات الطاقة والحد من انعدام الأمن الغذائي وتوسيع فرص العمل^(٥). ويشدد هذا النهج أيضا على أهمية زيادة الشفافية والمساءلة داخل القطاع العام^(٦).

سببها أن الأفريقيين لا يمكّنون بزمام الأمور ولا يشاركون بما فيه الكفاية في وضع السياسات المحلية وتنفيذها. ويقترب هذا القصور بانعدام أي نهج متكامل لتقديم المساعدة الإنمائية يخضع للمراقبة على نحو جيد. وقد اجتمع كلا العاملين في حالات عديدة مما زاد من خطورة الوضع.

١٩ - وأفريقيا قارة ظلت فيها السياسات تخضع كثيرا لتأثير مستشارين خارجيين وتنفيذها حكومات ضعيفة. ومما يساعد على تفسير العديد من أسباب فشل هذه السياسات أن البرامج والمشاريع الإنمائية تصور وتصمم وتنفذ وتقيم دون أن يكون فيها للسكان المحليين أي سيطرة أو مشاركة تذكر. وغالبا ما كانت جهود المانحين لا تراعي في البلاد الأفريقية الثقافة والدين والنواميس والقيم في حين أن هذه العوامل بالذات هي العوامل التي وظفتها البلدان الآسيوية إلى أبعد حد لتعزيز تنميتها. فقد انطلق العديد من الجهود التي بذلت من قبل من فرضية تسلم بتقبل أفريقيا لنفس الهياكل والأفكار والاستراتيجيات التي وضعت استنادا إلى تجارب تاريخية وثقافية لبلدان تختلف تماما عن البلدان الأفريقية. ثم الجهود الإنمائية الماضية لم تتخذ أيضا بناء على ادراك إيجابي لما ترخر بها أفريقيا من موارد، طبيعية وبشرية وثقافية. ونتيجة لذلك، لم يتم التصدي بنجاح لكثير من تحديات التنمية.

٢٠ - وقد تبرع المانحون والمنظمات المتعددة الأطراف، من ناحية أخرى، بقدر كبير من الموارد على مر السنين لتقويم الاختلالات الهيكلية في أفريقيا والتخفيف من الفقر^(٤). بيد أن هذه الموارد ظلت تتراجع يوما فيوم: فقد كانت المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى تمثل ٦٥ في المائة في عام ١٩٩٩ من النسبة التي كانت عليها في عام ١٩٩٥. ومما زاد من تفاقم الآثار الضارة لتراجع المساعدة الإنمائية الرسمية أن هذه المساعدة لم تستخدم في جميع الحالات بالكفاءة والفعالية المطلوبة.

- ٢٣ - ومن أجل التصدي لمشكلة التمكين وتمكين الأفريقيين من امتلاك عملية التنمية، تدعو اللجنة إلى الأخذ باستراتيجية مشاركة تشمل ما يلي من التدابير المتضافرة والمنسقة: (أ) تحسين إدارة الحكم على الصعيدين المحلي والمتعدد الأطراف معا؛ (ب) تعبئة الموارد المحلية غير المالية؛ (ج) تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال؛ (د) إقامة شراكات ابتكارية ودينامية.
- ١ - تحسين إدارة الحكم على الصعيدين المحلي والمتعدد الأطراف معا
- ٢٤ - ينبغي للحكومات أن تقوم على كافة المستويات بدور رائد في تعبئة وتخصيص الموارد اللازمة للتمكين. ويتطلب ذلك تحسين النظم القانونية وزيادة كفاءة الأجهزة الحكومية. كما ينبغي زيادة قدرات المؤسسات على انتهاز سياسات شاملة ومتشعبة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وتعتبر زيادة الشفافية والمساءلة على كافة المستويات الحكومية من الشروط المسبقة لتحسين إدارة الحكم.
- ٢٥ - كما ينبغي رصد فعالية برامج ومشاريع المساعدة الإنمائية التي تمونها المنظمات المتعددة الأطراف بعناية وتقييم آثارها على التنمية البشرية بمساعدة المؤشرات المناسبة. فمن شأن الرصد والتقييم أن يعززا إلى حد كبير الشفافية والمساءلة من جانب المنظمات المتعددة الأطراف وأن يزيدا فعالية المساعدة الأجنبية. وضمن هذا الإطار، ينبغي أن يكون إعداد تقرير أولي يصف التحسين المتوقع في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المضيفة مدخلا ضروريا لتقييم وتحديد الأهلية لتلقي الدعم المالي من أي برنامج أو مشروع متعدد الأطراف. وينبغي استكمال هذا التقرير بتقارير دورية خلال مرحلة التنفيذ ورصد وتقييم التقدم المحرز في ضوء الهدف المتوقع.
- ٢ - تعبئة الموارد المحلية غير المالية
- ٢٦ - تمتلك البلدان الأفريقية ثروة هائلة من الموارد البشرية ولكنها غير مستقلة إلى حد بعيد نسبة لانعدام التعليم والتدريب وفرص التوظيف. ومما يعطل توظيف هذه الثروة أيضا بشكل خطير وباء متلازمة نقص المناعة البشرية، وهجرة العقول وعدم تطابق العرض والطلب بالنسبة لليد العاملة المتعلمة. ومن أجل عكس هذا الاتجاه ينبغي بذل جهود قوية ومتضافرة ترمي إلى تحسين نظم التعليم الرسمي وغير الرسمي وضمان زيادة إمكانية الوصول إلى التعليم وزيادة فرص العمل والتدريب أثناء الخدمة. وتشمل التدابير اللازمة لبلوغ هذا المستوى العام في مجال التعليم اللازم للمشاركة الفعالة في المجتمع المعاصر اتخاذ تدابير لزيادة الالتحاق بالتعليم الابتدائي إلى الحد الأقصى ومعدل الالتحاق بالدراسة في مرحلتي التعليم الأوسط والتعليم الثانوي العالي، وتيسير التدريب المهني اللازم للحصول على العمل المنتج وإتاحة فرص التعليم المتواصل مدى الحياة. وينبغي أن يكون تحقيق هذه الأهداف التعليمية من الصالح العام العالمي والشروط المسبقة اللازمة للتنمية العالمية المستدامة. وهو على كل من الأمور ذات الأهمية القصوى بالنسبة لأفريقيا. ومن أجل تيسير تحقيق هذه الأهداف ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم بتوفير التوجيهات والحوافز اللازمة لتوزيع الموارد المتعددة الأطراف على برامج التعليم والتدريب بشكل فعال.
- ٢٧ - وبالمقارنة مع العديد من البلدان التي نجحت في زيادة النمو، تعتبر أفريقيا غنية بالأراضي ولكن الزراعة فيها تعاني من انخفاض الإنتاجية وقلة التنوع. بل إن من العسير القول بأن الثورة الخضراء أثرت على أفريقيا. فمن ناحية لا يزال المزارعون يفتقرون لفرص الحصول على الائتمان، مما في ذلك الخدمات الإرشادية فيما يتعلق بالحصول على القروض الصغيرة وزيادة فعالية المدخلات وتوسيع نطاق الأسواق

الدور الذي تؤديه خدمات الطاقة في النهوض بمستوى التعليم والتنمية الاقتصادية بشكل عام.

٣٠ - وينبغي الانتفاع بما لأفريقيا من موارد طبيعية وفيرة بمزيد من العناية من حيث الدخول وفرص العمل التي تعود على المجتمعات المحلية والاقتصادات الوطنية. وينطبق الشيء نفسه على أنشطة اقتصادية أخرى بما فيها السياحة، والصناعة الزراعية، وصناعات النسيج التقليدية التي يمكن أن تنجم عنها إيرادات تصديرية وفرص للعمالة. وتتوقف إمكانية زيادة القيمة المضافة على الأحوال التجارية جزئياً وعلى احتمالات زيادة التجهيز التي يعيقها بشكل حاد الافتقار إلى الهياكل الأساسية ورأس المال في العديد من البلدان. ويمكن زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بتوفير التكنولوجيات المناسبة وتحسين الهياكل الأساسية. ويعتبر دور القروض الصغيرة أمراً ضرورياً لازدهار التجارة وتوليد الدخول.

٣١ - ويمكن زيادة الكفاءة في استخدام الموارد بشكل كبير إذا ما صممت المشاريع الاستثمارية بحيث تشكل مجموعات من الأنشطة المتكاملة، وبذلك تكون لها روابط خارجية وشبكات محلية. ومن أجل تطوير هذه المجموعات لا بد من توجي العناية في تخطيط وتنفيذ الاحتياجات المتعلقة بالهياكل الأساسية والتدريب والتسويق.

٣٢ - ويمكن أيضاً زيادة الكفاءة في استخدام الموارد بتحسين استخدام المساعدة التقنية. ولقد اكتسبت البلدان النامية المتطورة قدراً هائلاً من المعارف والتجارب بشأن كيفية معالجة مشاكل مماثلة في بعض المجالات مثل الصحة والتعليم ونقل التكنولوجيا والترويج للاستثمار وتمويل تنمية الهياكل الأساسية. وإذا ما قامت البلدان المتقدمة النمو أو المؤسسات المالية الدولية، بتوفير المساعدة المالية اللازمة فإن بوسع البلدان النامية ذات الدخل المتوسط أن تقدم إلى

بشكل يؤدي إلى زيادة القدرة على الإنتاج بالنسبة للقطاع الزراعي في العديد من البلدان. لذلك لا بد من تعبئة الموارد الزراعية اللازمة توجيهاً لمصلحة المجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني معاً كجهد متضافر يرمي إلى زيادة الإنتاج وتنويعه. ومقدار تطور الزراعة ينبغي زيادة الاهتمام المناسب بالنظم القائمة على الممارسات والمعارف المحلية.

٢٨ - ويعتبر فتح الأسواق الدولية للصادرات الزراعية الأفريقية من الشروط المسبقة للتوسع في الزراعة والصناعات الزراعية. فتخفيض الإعانات المالية الزراعية والحوافز الاستيرادية القائمة في البلدان المتقدمة النمو يعتبر من الشروط المسبقة الهامة لزيادة الصادرات في جميع البلدان الأفريقية تقريباً. وفي هذا الصدد يعتبر القرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي منذ عهد قريب والذي يفضي في نهاية المطاف إلى إتاحة إمكانية التجارة الحرة والخالية من الحصص أمام جميع صادرات أقل البلدان نمواً باستثناء الأسلحة، بمثابة الخطوة الأولى في الاتجاه الصحيح. ومن المتوقع أن تستفيد معظم بلدان أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى من هذه المبادرة. والأمل معقود على أن يتم الإسراع بتنفيذ هذه المبادرة وتوسيع نطاقها وبأن تحذو بلدان أخرى حذو الاتحاد الأوروبي.

٢٩ - إن اعتماد العديد من البلدان الأفريقية بشكل متواصل على الطاقة المستمدة من الكتلة الحيوية غير المجهزة (حطب الوقود والمخلفات الزراعية وروث الحيوانات) يؤدي إلى تدهور البيئة بشكل متزايد، ويؤدي إلى آثار سلبية على الأحوال الصحية للأسر المعيشية^(٧). وبالتالي فإن إتاحة إمكانية الحصول على خدمات الطاقة من قبل فقراء الريف تعتبر شرطاً ضرورياً لا لتلبية الاحتياجات الأساسية فحسب، مثل الطهي والإنارة، وإنما أيضاً لتوفير إمدادات المياه وتحسين المرافق الصحية. وهي من العوامل المقررة ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة لصحة المجتمعات المحلية. ومما له أهمية بذات القدر

التقليدية لرأس المال الاجتماعي إلى آليات فعالة للتعاون والمشاركة مع المؤسسات الحديثة.

٣ - تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال

٣٦ - في المجال الاقتصادي يعتبر التعجيل بالاستثمار من عوامل تحسين النمو في أفريقيا. إذ لم تنجح أبداً إلا قلة، إن وجدت، من البلدان في استدامة النمو دون رابطة قوية بين زيادة المدخرات والاستثمار. لذلك فإن إيجاد بيئة مؤسسية تعزز هذه الرابطة لربما يعتبر شرطاً ضرورياً لاستدامة النمو الاقتصادي. فإحداث زيادة في حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الأفريقية يتطلب زيادة فعالة في تعبئة المدخرات، والوفورات الحكومية، وفي صافي تحويلات النقد الأجنبي و/أو التدفقات الرأسمالية الأجنبية، خاصة المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر.

٣٧ - وينبغي استخدام المساهمات المقدمة من الحكومات الأفريقية ذاتها والمساعدة الإنمائية الرسمية (صافي خدمة الديون) إلى الحد الأقصى من أجل إيجاد بيئة مواتية تحت على الادخارات المحلية الخاصة وبالتالي تؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنظر إلى ازدياد الاحتياجات التي يتعين تمويلها بالموارد الحكومية، ينبغي تركيز الجهود على توسيع القاعدة الضريبية بفرض ضرائب معقولة. وبالإضافة إلى ذلك يتعين زيادة تدفقات المساعدة الخارجية والمساعدة الإنمائية الرسمية لاستكمال الموارد المحلية بهدف اغتنام فرص الاستثمار. وتلاحظ اللجنة أنه ينبغي بذل جهود جديدة على الصعيد المتعدد الأطراف لضمان (أ) وفاء البلدان المانحة بالتزاماتها؛ (ب) جعل المساعدة الإنمائية الرسمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المستفيدة؛ و (ج) استخدام الموارد بشكل فعال.

٣٨ - يعتبر تخفيف عبء الديون الخارجية على البلدان الأفريقية شرطاً ضرورياً لتحرير الموارد من أجل التنمية.

أفريقيا مساعدات فنية لها قيمتها تتمثل في نقل تجاربها ومعارفها إليها^(٨).

٣٣ - وبفضل تحسين الهياكل الأساسية تستطيع الأسواق المحلية أن تقوم بدور هام في التشجيع على الإنتاج الجديد ولكن الأسواق المحلية كثيراً ما تكون صغيرة بحيث لا تستطيع تحقيق اقتصادات الحجم في عالم يقوم على التنافس. فالتوسيع الفعلي للأسواق يتم عن طريق ترتيبات التكامل الإقليمية أو دون الإقليمية وتعزيز المؤسسات الإقليمية التي تستطيع القيام بدور هام في تعبئة الموارد المالية واستخدامها بشكل فعال.

٣٤ - وتقتضي التعبئة الفعالة للموارد استخدام وتطوير رأس المال الاجتماعي على صعيد المجتمع المحلي. ويتألف رأس المال الاجتماعي اللازم للتنمية التي تقوم على المشاركة الفعالة من حصيلة وافرة من الممارسات المحلية والشبكات المجتمعية القائمة والتنوع الثقافي في المجتمع الأفريقي. لذلك يعتبر رأس المال الاجتماعي هاما بوصفه: (أ) من الأصول التي تعين على التماسك والاستدامة من الناحيتين الثقافية والاجتماعية؛ (ب) آلية لتسليح المجتمعات المحلية بقدرة أقوى على المساومة الجماعية واتخاذ القرارات إزاء سلطات الدولة والمنظمات الدولية؛ (ج) نظاماً فعالاً للرصد غير الرسمي والمسؤولية المتبادلة يمكن استخدامه في زيادة المساءلة والتعاون؛ و (د) أداة للنهوض بعملية التعليم وفتح قنوات لتوليد المعارف الجديدة.

٣٥ - وتتطلب تعبئة رأس المال الاجتماعي المحلي تطوير روابطه بالمهارات الاجتماعية والفنية الجديدة (كما في ذلك معرفة استخدام الحاسوب) اللازمة للمشاركة الفعالة فيه مجتمع الربط الحديث. وينبغي وضع برامج شاملة للتعليم الاجتماعي وتنمية المجتمعات المحلية من أجل تحويل الأشكال

التفاوضي للبلدان الأفريقية في المحافل الدولية وإلى تحسين ممارساتها التكنولوجية والإنتاجية.

٤١ - فالتعاون الدولي لا يقوم على الترتيبات المالية التعاونية وحدها فيما بين المنظمات المتعددة الأطراف والحكومات الأفريقية، وإنما ينبغي أن يُبنى حول الشبكات التعاونية للمساعدة المالية والتقنية التي تشترك فيها البلدان المانحة والمنظمات المتعددة الأطراف والمصارف والمؤسسات الأجنبية والحكومات المضيفة، بما في ذلك الوزارات القطاعية، والمجتمع المدني للبلدان المضيفة. وعن طريق هذه الشبكات يمكن تعزيز المهارات المتعلقة بالعمل التنظيمي والمشاركة في الشبكات العالمية واستخدام الإنترنت بوصف ذلك مورداً من موارد النهوض بالمجتمع المدني والديمقراطية القائمة على المشاركة.

جيم - دور منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف

٤٢ - ترحب اللجنة بمبادرة منظومة الأمم المتحدة الأخيرة التي ترمي إلى دعم عملية تمكين السكان الأفريقيين، خاصة قطاعات السكان الأكثر عوزاً. وتشير بصفة خاصة إلى المبادرات التالية:

(أ) تعزيز الآليات المؤسسية لمنع المنازعات وتسويتها وحفظ السلام (انظر المبادرات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) وقرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠) المعتمد في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)؛

(ب) دعم تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات (إعلان طوكيو بشأن التنمية في أفريقيا (A/50/647)، المرفق الثاني)، وبرنامج عمل طوكيو (A/53/559-S/1998/1015)، المرفق الأول)؛ وبرنامج عمل القاهرة (A/50/647)، المرفق الثاني، م ر ح/القرار ٢٣٦ (د-٣١)، المرفق)؛ وبرنامج عمل عقد التعليم في أفريقيا، ١٩٩٧-٢٠٠٦؛ وبرنامج المعارف

لذلك فإن مما له أهمية حاسمة إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ المبادرة المعززة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون عن طريق تعزيزها وتوسيع نطاقها. وفي بعض الحالات لا بد من تخفيف أعمق مما تتيحه المبادرة المذكورة، كما يتجلى من قرار بلدان مجموعة السبعة الذي يدعو إلى إلغاء جميع ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية والائتمانات التجارية المستحقة بالنسبة للبلدان المؤهلة لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (انظر E/2001/44، الفقرة ٧).

٤ - إقامة شراكات ابتكارية ودينامية

٣٩ - من أجل النجاح في إيجاد بيئة تمكينية في أفريقيا عن طريق تعبئة الموارد لا بد من إقامة شراكات ابتكارية ودينامية على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. إذ يمكن داخل كل قطر زيادة تعبئة الموارد البشرية إذا ما جرى تعزيز البرامج الإنمائية عن طريق إقامة شراكات فيما بين الحكومات، بإشراك جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية، والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وكثيراً ما يعتبر إشراك الإدارات المحلية والإقليمية شرطاً مسبقاً لتصميم البرامج الإنمائية بشكل سليم واستخدام الموارد بطريقة فعالة. ولا بد من إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، خاصة في مجالات من قبيل تنمية الهياكل الأساسية، والتمويل، وإمدادات المياه والطاقة، ونقل التكنولوجيا.

٤٠ - ويمكن للتعاون الإقليمي أن يتخذ شكل التنمية المؤسسية أو اتفاقات التعاون في جميع قطاعات الاقتصاد تقريباً. ويعتبر التعاون الإقليمي مما له قيمة خاصة بالنسبة للبلدان الأفريقية الصغيرة، لأنه يمكنها من توسيع نطاق أسواقها والتنافس بشكل أكثر فعالية داخل الأسواق العالمية. ويمكن للتعاون بين بلدان الجنوب أن يؤدي إلى تعزيز الموقف

تكاليف كبيرة بالنسبة للبلدان المستفيدة^(٩). وتقتضي الحلولة دون حالات الفشل في مجال التنسيق، فيما تقتضي، ما يلي:

(أ) تحديد الأولويات بشكل واضح بهدف تنفيذ برامج التنمية المتكاملة التي أعدت بعناية؛

(ب) إشراك البلدان الأفريقية بشكل نشط (الحكومات والمنظمات غير الحكومية والإدارات المحلية والمجموعات المدنية) في مراحل الاختيار والتصميم والتنفيذ والرصد والتقييم؛

(ج) إيجاد شراكات دينامية وفعالة لكل برنامج فيما بين الوكالات المانحة وخبراء المساعدة التقنية ووكالات الحكومات المضيفة والمجتمع المدني في البلدان المستفيدة؛

(د) تطبيق إجراءات تتسم بالشفافية والرصد والتقييم القائمين على المساءلة العلنية وذلك بهدف قياس الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكل برنامج.

٤٥ - من شأن رصد وتقييم البرامج والمشاريع الإنمائية أن يعزز إلى حد كبير الشفافية والمساءلة من جانب المؤسسات المتعددة الأطراف. فعلى سبيل المثال تلاحظ اللجنة أن تجربة السياسات الأوروبية ذات الصلة باستخدام الصناديق الهيكلية من قبل المناطق الأقل نموا داخل الجماعة الأوروبية، لا سيما من قبل جنوب أوروبا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، لربما تكون نموذجا مفيدا لاستخدامها من قبل منظومة الأمم المتحدة في تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. فالتصميم القائم على المشاركة لهذه البرامج الإنمائية الإقليمية وإجراءات الرصد والتقييم التي اعتمدت بشأن استخدام الأموال وتأثيرها وآثارها على الترابط والتماسك يتيحان نظرة ثاقبة لها قيمتها في التنمية القائمة على المشاركة والمساعدة المتعددة الأطراف. وفي ضوء هذه التجربة الأوروبية، يمكن توجيه التمويل التكميلي عن طريق صناديق إنمائية تقوم على المساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي أن يكون هذا التمويل

المحلية؛ ومبادرات بناء القدرات في أفريقيا/الشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا (PACT)؛

(ج) الإسهام في القضاء على الفقر وإيجاد فرص للعمالة (مؤتمر قمة وخطة عمل ليرفيل، ١٩٩٩؛ الوظائف لأفريقيا؛ وأفريقيا عام ٢٠٠٠؛ ومنشأة تخفيض الفقر وزيادة النمو، مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المقبل المعني بأقل البلدان نموا (أيار/مايو ٢٠٠١، بروكسل))؛

(د) تحقيق الأمن الغذائي وإتاحة إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه المأمونة (إعلان طوكيو بشأن التنمية في أفريقيا وبرنامج عمل طوكيو، وبرنامج عمل القاهرة؛ والمبادرة الخاصة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن برنامج المياه في أفريقيا؛ وشبكة لجنة التنسيق الإدارية المعنية بالتنمية الريفية والأمن الغذائي؛ والبرنامج الخاص للأمن الغذائي)؛

(هـ) معالجة أزمة الصحة (إعلان لومي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا عام ٢٠٠٠ (A/55/286)، المرفق الثاني، وإعلان مؤتمر رؤساء الدول ٣ (د-٣٦)). وجميع هذه المبادرات تعد خطوة في الاتجاه الصحيح وينبغي التوسع في تشجيعها.

٤٣ - بيد أن اللجنة تلاحظ أنه من أجل تحقيق الحد الأقصى لآثار هذه الأنشطة فإن على منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بتنسيق أنشطتها هي ذاتها بشكل وثيق في إطار المبادرات المذكورة وأن تساعد البلدان الأفريقية على تطوير قدراتها المحلية الخاصة في مجال التنسيق عن طريق تعزيز الآليات والمؤسسات المختصة على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تساعد في استحداث نهج دولي تنسيقي تجاه أفريقيا.

٤٤ - وعلى الأمم المتحدة بصفة خاصة أن تقوم بدراسة ومعالجة حالات الفشل الحالية في مجال التنسيق، وهي سائدة على الصعد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف وهي لا تؤدي إلى الحد من الفعالية فحسب وإنما تنطوي عليها

حيث يكون بالإمكان تحسين استخدام الموارد الثقافية لأفريقيا.

٥٠ - وعلى منظومة الأمم المتحدة أيضا أن تضطلع بدور رائد في تيسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من أشكال التدفقات الخاصة إلى أفريقيا. ومن شأن تعزيز الوسائط المالية الإقليمية، وتوفير برامج التأمين غير التجاري المتعددة الأطراف (البرامج التي توفرها وكالة ضمانات الاستثمار المتعددة الأطراف) وإقامة "التاجر المتكاملة" على الصعيد الإقليمي، وتيسير تمويل المشاريع وإقامة الشراكات التجارية العامة والخاصة، أن تخفف من وقع المخاطر وتؤدي إلى التوسع في انتشار الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأفريقية^(١٠).

٥١ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة كذلك أن تقوم بإعادة النظر في فعالية نظام المساعدة الإنمائية الرسمية الحالي الذي يقوم على التبرعات المقدمة من البلدان الأعضاء. وبالنظر إلى الانخفاض الحاد في هذه التبرعات خلال السنوات الأخيرة، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتصميم آليات ابتكارية تفضي إلى عكس اتجاه هذا الانخفاض وإلى زيادة فعالية المعونة المقدمة. ويمكن مناقشة ودراسة تطبيق شكل من أشكال المساهمات الإلزامية من أجل التنمية، ربما بفرض ضريبة للمساعدة الإنمائية على المعاملات التجارية والمالية الدولية، بوصف ذلك من الآليات الابتكارية الممكنة.

٥٢ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن توفر الدعامة اللازمة لعملية التمكين في البلدان الأفريقية ولتعبئة الموارد المحلية والخارجية للتنمية في أفريقيا. وكما ذكر الأمين العام فإن "وبالرغم من اتخاذ تدابير مختلفة للتخفيف من حدة الديون بما في ذلك المبادرة المحسنة، لا تزال مشكلة دين أفريقيا بدون حل. وتعد أزمة الديون إحدى التحديات الخطيرة للتنمية التي تواجهها البلدان الأفريقية"^(١١). وتلاحظ

مشروطا بوجود استراتيجية إنمائية وطنية شاملة وتنفيذها بشكل فعال، على أن تناقشها وتوافق عليها جميع الأطراف المعنية ويجري رصدها خلال مرحلة التنفيذ من قبل خبراء مستقلين دوليين ومحليين.

٤٦ - وينبغي تعزيز آليات التنسيق على المستويات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية ودون الإقليمية، وأن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بدور رائد في تلك العملية، وذلك بمساعدة الوكالات المتخصصة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. ومن شأن تعميق الترتيبات وممارسات بناء القدرات المؤسسية على الصعيد الإقليمي أن يساعد هو الآخر في تيسير عملية التنسيق.

٤٧ - وضمن هذا الإطار، ينبغي إعادة النظر في نظام المساعدة التقنية بغية تحقيق ما يلي:

(أ) إدماج المساعدة التقنية في الهياكل الإنمائية والإدارية للبلد المضيف؛

(ب) زيادة التنسيق فيما بين الأنشطة التنفيذية في الميدان؛

(ج) زيادة فعالية العمليات.

٤٨ - ولربما يتبين أن تقديم المساعدة التقنية من قبل البلدان النامية في إطار هذه الشراكات الجديدة مفيد للغاية في النهوض بعملية التمكين والتنمية. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد البلدان الأفريقية في إقامة ودعم وتعزيز شبكة من هذه الشراكات وفي تعزيز التعاون بين أفريقيا وآسيا، وأفريقيا وأوروبا، وأفريقيا والبلدان الأمريكية.

٤٩ - وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم باستكشاف طرق جديدة لتنمية أفريقيا في عصر مجتمعات ووسائط إعلام ما بعد المرحلة الصناعية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

الأسئلة التي لم يجد الإجابة بعد في هذا الإطار العام. ويتعلق أحد الأسئلة الرئيسية بما هي المهام التي يجب أن تكون وطنية وما هي التي تكون إقليمية أو عالمية. ويمكن في الواقع أن تخصص بعض هذه المهام على الصعيد دون الإقليمي أو حتى المحلي. وإذا تجاوزنا مسألة "المجال التنظيمي الأمثل" هناك مجموعة متنوعة من أشكال الحكم على كل مستوى. وفي السنوات القليلة الماضية، حدث تطور في التفكير حول هذه المسائل. وفضلا عن ذلك، هناك اختلافات وأفضليات في تخصيص المهام وفقا لدائرة النشاط ومجال السياسة العامة ذي الصلة.

باء - لماذا الحكم العالمي؟

٥٥ - تعتمد التنمية الاقتصادية والاجتماعية على توفير السلع الخاصة والعامة على حد سواء. وفي الحالات التي تكون فيها الفوائد الخاصة المحتملة من إنتاج السلع والخدمات أقل من التكلفة أو حين يتعذر الحصول على هذه الفوائد الخاصة، ينعدم الحافز الخاص لإنتاجها. أما إذا كانت الفوائد العامة كبيرة، فقد يوجد هذا مبررا لتوفير هذه السلع والخدمات بواسطة القطاع العام (مثل توفير الدفاع القومي أو النظام القضائي). وفضلا عن ذلك، إذا كان إنتاج مثل هذه السلع ينطوي على عوامل خارجية إيجابية على الصعيد الدولي (مثل حماية البيئة في البلدان الأخرى)، فقد يوجد المبرر لتوفير السلع العامة عبر الحدود أو على الصعيد العالمي. ومع تسارع وتيرة العولمة، تزايدت العوامل الخارجية، الإيجابية والسليمة، واكتسب مفهوم "السلع العامة العالمية" بالمقابل، أهمية أكبر في العقود الأخيرة^(١٢).

٥٦ - ويعتمد اختيار أفضل نموذج لتوفير السلع العامة العالمية على الحاجة لتحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية وذلك للتأكد من كفاءة النشاط العالمي وخضوعه للمساءلة العامة. ويتأثر

اللجنة أنه ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، في سياق المداولات المتعلقة بالتمويل من أجل التنمية، باستكشاف طرق ابتكارية وبنّاءة لتخفيف عبء الديون الخارجية للبلدان الأفريقية وإيجاد الموارد اللازمة للتنمية المحلية في هذا السياق.

الفصل الثالث

مسؤوليات الحكم في عالم آخذ في العولمة

ألف - مقدمة

٥٣ - أخطرت اللجنة بقرار الجمعية العامة لعقد جولة أخرى من جلسات الاستماع عن العولمة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كما كانت على علم بالحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢، فضلا عن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ومع وضع هذه الأحداث القادمة في الاعتبار، قررت اللجنة متابعة اقتراحها السابق بالنظر في موضوع الحكم على الصعيد الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. ونظرت اللجنة في هذه المسألة مع التركيز على بعض المجالات التي تناولها تقرير الأمين العام إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (A/AC.257/12) ومجالات أخرى مختارة تتصل بمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٥٤ - وفي إعلان الأمم المتحدة للألفية الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، أكد قادة العالم عزمهم على تهيئة - على الصعيدين العالمي والوطني بيئة - مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر. (انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢، الفقرة ١٢ وأكد القادة أن ذلك يتطلب توافر الحكم الجيد في كل بلد على حده وعلى الصعيد الدولي. بين أن هناك الكثير من

وتحدد إعادة توزيع الأدوار على هذا النحو المقتضيات الاجتماعية ومقتضيات التوزيع بقدر ما تحدها الحاجة إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية.

٥٩ - وبصرف النظر عما إذا كان الحكم يُمارس على الصعيد الوطني أو الإقليمي أو العالمي، يلزم النظر في المسائل العامة التالية:

(أ) أن شفافية الحكم سواء في القطاع العام أو قطاع الشركات، يعزز المساءلة مما يدعم المصداقية وفهم الجمهور فيما يتصل بخيارات سياسات ومبادرات القطاع الخاص. وسييسر هذا بدوره التنفيذ الفعال للسياسات ويكفل السعي إلى إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وعلى وجه الخصوص تساعد زيادة الشفافية في تنفيذ السياسة الاقتصادية في بناء الثقة في السياسات الحكومية وعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي توحيد الإجراءات المفتوحة للمناقشات بالنسبة للأعمال العامة وممارسات المشتريات العامة إلى تعزيز الشفافية مما يؤدي إلى تأمين استجابة إيجابية من جانب القطاع الخاص. وتحد الشفافية أيضا من نطاق الفساد وغسل الأموال والتعاملات غير القانونية؛

(ب) ويمكن أن تساهم الشفافية الضريبية مساهمة كبيرة في تأمين الحكم الجيد بضمنا ووعي الجمهور وفهمه، للتدابير الضريبية المقترحة للأهداف وإجراءاتها ونتائجها مثل الأخذ بضريبة القيمة المضافة. وتضع الشفافية الضريبية مسؤولية تنفيذ السياسة الضريبية، على عاتق الحكومات وتدعم بذلك مصداقية الجمهور بخيارات سياسات الاقتصاد الكلي وفهم الجمهور لها^(١٣). وتعتبر الشفافية الضريبية مهمة أيضا في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والنمو الذي يتسم بالجودة العالية؛

الاختبار أيضا ويتأثر الاختبار أيضا بالطريقة التي يرى البعض أنها تؤثر على السيادة الوطنية ومدى استعداد البلدان لقبول أشكال من السيادة الجماعية أو المشتركة.

٥٧ - ومن أجل إنشاء هيكل عالمي أو متعدد الأطراف لشؤون الحكم يمكن للبلدان أن تتعاون بإحدى الطرق الثلاث الآتية:

(أ) من خلال مؤسسات عالمية تكفل الحكم عبر الحدود الوطنية ويتم ذلك غالبا عن طريق تفادي نشوب الصراع وفرضه أو آليات على النزاعات. وتعتبر منظمة التجارة العالمية مثلا لذلك؛

(ب) من خلال رابطات المنظمين المتعددة الأطراف التي تتفق على معايير مشتركة وتعتمد على أعضائها لتنفيذ هذه المعايير في كل بلد. ومصرف التسويات الدولية والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية مثالان لذلك؛

(ج) من خلال رابطات المنظمات التجارية أو مجموعات المصالح الوطنية التي تتفق على "الممارسات الجيدة" وتعمل على اعتمادها داخل البلدان الأعضاء فيها. ويلعب الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، وغرفة التجارة الدولية ومنظمات أخرى مثل هذا الدور. وتمثل معايير المحاسبة والمراجعة التي تتبعها الشركات مثلا لذلك.

٥٨ - ويمكن تطبيق هياكل الحكم العالمية بصورة مفيدة في مجال تدفقات رؤوس الأموال الدولية ويشمل ذلك السياسات التي تحكم الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل السياسات المتعلقة بالتنافس، وقانون الإفلاس وسياسات الضرائب والتجارة فضلا عن تنظيم المصارف والمؤسسات المالية والإشراف عليها. وفي كل واحدة من هذه السياسات، قد يتطلب تحسين الحكم إعادة توزيع الأدوار فيما بين هياكل الحكم العالمية والإقليمية ومتعددة الأطراف والوطنية.

وبصورة رئيسية عندما تتجاوز الأنشطة الحدود وتحول الصلاحيات الوطنية إلى الصعيد الإقليمي أو الدولي.

٦١ - وتنمو معدلات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الآن بمعدل أسرع من التجارة الدولية. وفي الفترة الأخيرة عززت موجة من حالات دمج الشركات وعمليات الاكتساب عبر الحدود، وما نتج عن ذلك من زيادة حالات تركيز الشركات العالمية في عدد متزايد من الصناعات، نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويتطلب هذا تنقيحاً لسياسات الاستثمار والمنافسة على الصعيد العالمي.

١ - وضع مبادئ أساسية للاستثمار

٦٢ - إذا أرادت البلدان أن تحصل على الاستثمار الأجنبي المباشر لقطاعاتها وصناعاتها التي توفر لها مزايا مقارنة، فعليها أن تهتم بمناخ مؤاتيا للاستثمار وتوجد الثقة بأنهما: (أ) لن تصادر الأصول؛ (ب) ستدفع تعويض بقيمة عادلة إذا تم تأميم الأصول بموجب أية ظروف طارئة؛ (ج) ستوفر معاملة الدولة المشمولة بالرعاية للاستثمارات الأجنبية وتعامل معها كاستثمارات وطنية. ويجب على البلدان التأكد من أن الشروط التي تخضع لها أي تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر لن تكون تمييزية بسبب بلد المنشأ أو لأن المستثمرين المحليين يتمتعون بشروط أفضل.

٦٣ - وعادة ما تتفاوض البلدان على المبادئ الأساسية بشكل ثنائي ولقد تم توقيع مئات الاتفاقات من هذا النوع على مر السنين. ويكمن أحد الاختلافات الرئيسية بين هذه الاتفاقات في القطاعات التي حددت فيها استثناءات هذه المبادئ عادة على أساس المصلحة الاستراتيجية. وداخل البلدان المتقدمة النمو، هناك اختلافات كبيرة في تحديد مثل هذه القطاعات الاستراتيجية ولا يتوقع أن يكون هناك تماثل في هذه المسألة فيما بين الدول النامية. ونتيجة لذلك من المرجح أن توضع المبادئ الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي

(ج) ويؤدي استقرار البيئة الاقتصادية والتنظيمية على جميع مستويات الحكم إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية وكذلك إلى كفاءة أنشطة القطاع الخاص. ويتصل هذا بالمنافسة، والتنظيم الصناعي، وتحديد الأسعار وفقاً للسوق، وأنظمة التبادل والتجارة، والأنظمة المصرفية، والأنشطة، ذات الصلة، على سبيل المثال.

(د) ويجب كفاءة الإدارة السليمة للموارد من خلال عمليات القطاع العام الفعالة والمؤسسات التي تخضع للمساءلة العامة (مثلاً، وزارة المالية، والمصرف المركزي، والشركات العامة، والخدمة، ووظيفة الإحصاءات الرسمية)، والإجراءات الإدارية الفعالة، (مثلاً، مراقبة النفقات وإدارة الميزانية وتحصيل الضرائب)، وشفافية أنشطة القطاع الخاص، والإشراف الديمقراطي.

وضمن هذا الإطار العام، يمكن تحديد مسؤوليات الحكم على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو الوطني، مع تمتع كل منها بمزايا مقارنة في جوانب ومهام معينة من الحكم.

جيم - تحديد المسؤوليات على الصعيد العالمي

٦٠ - أعادت عولمة الاقتصاد رسم حدود النشاط الاقتصادي. مما زاد من صعوبة فصل المصالح الوطنية عن المصالح متعددة الأطراف وترتب عليه مجموعة من الآثار بالنسبة لوضع السياسات على صعيد الدولة الأمة. وفضلاً عن ذلك، أدت العولمة، خاصة من خلال التجارة الدولية وتدفقات رأس المال، إلى تآكل استقلال عملية وضع السياسات على الصعيد الوطني وأيضاً إلى إضعاف فعالية أدوات السياسات المحلية. ولهذا السبب، وفي حالات كثيرة حولت الحكومات طوعياً الصلاحيات الوطنية إلى المؤسسات الإقليمية أو متعددة الأطراف (مثلاً العلاقات التجارية أو الترتيبات النقدية) ونتيجة لهذه العملية، يبدو أن هناك حاجة لأشكال مختلفة من التنظيم الدولي. للنشاط الاقتصادي،

التأمين في وضع أهداف متزايدة الصعوبة لملاءمة رأس المال والشفافية في نشر التقارير المالية. ويؤدي وجود الوسطاء الأقوياء إلى التقليل من مخاطر التقلبات المالية، وبخاصة تلك التي تكون لها تداعيات على مستوى النظام كله. ولقد برزت قواعد ومعايير جديدة للمحاسبة والمراجعة، وقواعد ومبادئ ممتازة لنظم الدفع، ومستويات أعلى من الشفافية في السياسات المالية والنقدية والضريبية وكلها جديدة بالترحيب.

٦٦ - وتسعى المؤسسات والحكومات والمنظمين في البلدان المتقدمة النمو إلى تصميم مدونات قواعد السلوك والمعايير العالية من هذا القبيل. وقد استبعدت البلدان النامية بصورة عامة لدى وضع هذه المعايير. ويؤثر هذا سلبا على الحكم العالمي الجيد و"الملكية". وبالنسبة لكثير من البلدان النامية التي تفتقر إلى النضج في الأسواق المالية وحيث لا تزال المؤسسات ناشئة، سيلزم تغير ترتيب أولويات اعتماد المعايير العليا وسرعتها، وفقا للظروف التاريخية والتطور المؤسسي لهذه البلدان إلى حد كبير. فيمنح البلدان النامية قدرا غير ملائم من التمثيل أو حرمانها منه تماما، يعرض للخطر اعتماد هذه المبادئ الأساسية والقواعد والمعايير على نطاق أوسع وتقل تدفقات المالية إلى بعض البلدان النامية عن المتوقع. ولهذا الأسباب توصي اللجنة بمشاركة البلدان النامية بصورة فعالة في وضع وتنفيذ المبادئ والمعايير الأساسية للحكم العالمي والمتعدد الأطراف.

٣ - سياسات التنافس

٦٧ - ويتطلب أي تحرير ملحوظ للعلاقات التجارية تدابير ضرورية مصاحبة تحول دون عودة الشركات إلى وضع قيود مماثلة، وإن كانت خاصة، للوصول إلى الأسواق وينطبق نفس الشيء على كل بلد. ولا يشكل تقرير التجارة الخارجية بديلا لسياسات المنافسة إذا خضعت الواردات والصادرات المحررة لقيود وممارسات احتكارية محلية. فضلا

المباشر لسنوات قادمة من خلال الاتفاقات الثنائية وذلك على الرغم من محاولات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي التوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار يتميز بجميع سمات المنفعة العامة العالمية وتوصي اللجنة بوضع مبادئ أساسية لاتفاقات الاستثمار الأجنبي ونشرها وتطبيقها.

٦٤ - وعلى الرغم من ذلك، تظل الاتفاقات المتعددة الأطراف مستصوبة لسببين. أولا، تتطلب الكفاءة الاقتصادية العالمية نمجا متعدد الأطراف. ثانيا، من المستصوب زيادة مشاركة البلدان النامية في صياغة ووضع هذه الاتفاقات وأيضا زيادة قدرتها على المساومة أثناء ذلك. وقد يكون التفاوض حول المبادئ الأساسية على الصعيد المتعدد الأطراف شاقا كما أثبتت التجربة. وقد فشلت محاولة وضع اتفاق متعدد الأطراف للاستثمار حتى عندما اقتصرت المشاركة على أعضاء منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: ونظرا للمشاكل الأكبر المتأصلة في إقناع أكثر من ١٨٠ بلدا بالجلوس حول طاولة المفاوضات، فقد تشكل الاتفاقات الإقليمية خطوة عملية وسيطة في سبيل تيسير إنجاز الاتفاقات المتعددة الأطراف في الأجل الأطول مع الإقرار بأن هذه الاتفاقات هي الحل "الأول والأفضل".

٢ - الحكم في مجال وضع الممارسات المالية الرشيدة القابلة للتطبيق على الصعيد الدولي

٦٥ - شهد العقد الماضي تقدما كبيرا في وضع الممارسات الجيدة للعمل المصرفي والإفصاح المالي والمالية التي تؤثر على أداء الأسواق المصرفية والمالية. وتشمل هذه الممارسات الشفافية فيما يتعلق بنشر البيانات، التي ينبغي أن تكون دقيقة ومنظمة، ووضع أهداف السلامة المالية والإدارية وتعزيز دور الوسطاء في السوق - وهكذا بدأت الجهات المسؤولة عن الإشراف المصرفي، وتنظيم سوق الأوراق المالية، وتنظيم

وتدخل العوامل الخارجية، والحالات الخارجة عن الحدود الوطنية؛

(ج) ويمكن خفض التكاليف المتداخلة للتحقيق والامثال نتيجة لتعدد التحقيقات وتزامنها في جهات قضائية مختلفة.

٧١ - وتحاول السلطات المسؤولة عن تنظيم المنافسة، في البلدان المتقدمة النمو على الأغلب، مواكبة العدد المتزايد للعمليات التجارية عبر الوطنية باتباع ثلاث استراتيجيات متزامنة هي: (أ) تطبيق قوانينها المتعلقة بالمنافسة خارج حدودها الوطنية؛ (ب) عقد اتفاقات ثنائية أو إقليمية للتعاون؛ (ج) إنشاء نظام عالمي للمنافسة في إطار منظمة التجارة العالمية. وسيعزز تزايد التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة فعالية هذه المبادرات. ويمكن للبلدان النامية، ولا سيما الصغيرة منها، أن تشرع في التعاون فيما بينها وذلك من خلال الاتفاقات الإقليمية أو متعددة الأطراف لكي تحمى من الممارسات التجارية التقييدية.

٤ - الإجراءات الجماعية لتيسير تدفق رأس المال للبلدان النامية

٧٢ - ولتشجيع واستمرار تدفقات رأس المال الخاص، الأجنبي والمحلي، والمقيم وغير المقيم، ينبغي أن تعمل الأطراف المهتمة بالأمر - البلدان المضيفة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية معا بنشاط^(٤). وينطبق هذا بصورة خاصة على الاستثمار الأجنبي المباشر مع فوائده المتمثلة في الأموال الجديدة ونقل الخبرة في مجال التكنولوجيا والإدارة.

٧٣ - ويحتاج جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التزام البلد المضيف بتوفير الأوضاع المؤاتية، بما في ذلك الحكم الجيد والشفافية، والأوضاع السليمة على مستوى الاقتصاد الكلي، والسياسات الضريبية والمالية. وهذا يتطلب أيضا إنشاء مؤسسات وطنية و/أو إقليمية. وعلى سبيل المثال، ينبغي تشجيع إنشاء وكالات وطنية وإقليمية لضمان الاستثمار التي تقوم بعمليات التأمين بالتعاون مع وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف أو منفردة، وتشجيعها

عن ذلك، لا يفرض إحلال احتكار خاص محل احتكار عام بالضرورة إلى زيادة الرفاه الاجتماعي ولذلك يحتاج الأمر إلى وضع سياسات للمنافسة. وسياسات تنظيمية مقرونة بخصخصة الكثير من الاحتكارات والمشروعات التي تمتلكها الدولة.

٦٨ - وخطوة أولى، ينبغي أن تعتمد الحكومات في البلدان النامية إطارا محليا للتنافس يشتمل على القوانين الأساسية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية وإساءة استعمال الوضع الغالب، وعمليات الإدماج والاكنتساب، فضلا عن هياكل ملائمة للإنفاذ التنظيمي التي توفر للقطاع الخاص فرصة الوصول إلى سلطات الإنفاذ على أسس غير تمييزية. وينبغي على البلدان النامية أيضا النظر في مثل هذه الممارسات من منظور تأثيرها على التنمية في الأجل الطويل. وتشير الأدلة إلى أن الأسواق المفتوحة القائمة على التنافس من العوامل التي تشجع النمو والتنمية.

٦٩ - ونظرا لتدويل الأعمال التجارية والنتائج عبر الوطنية المترتبة على زيادة حالات التنافس المحلية، يعتبر التعاون الدولي ضروريا لكفالة الإنفاذ الفعال لأنظمة محاربة الاحتكار وتفادي مساوئ تطبيق البلدان لتشريعات المنافسة المحلية خارج الحدود. ويتخلف التعاون في مجال السياسات التنافسية كثيرا من حيث الفعالية والاتساق بالمقارنة بإطار التجارة المتعدد الأطراف ويحتاج إلى التعزيز. بيد أن مثل هذا التعزيز يجب أن يأخذ في الاعتبار حقيقة أن أهداف سياسات التنافس في البلدان النامية لا تتطابق مع السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة النمو.

٧٠ - وسيكون لتدويل سياسات التنافس ثلاثة آثار إيجابية على النحو التالي:

(أ) ستخفض التكاليف الخاصة المتعلقة بالامثال نتيجة لارتفاع مستوى الشفافية وتخفيف عبء الإجراءات؛

(ب) ستخفض القواعد المشتركة، وتنسيق المراقبة، والإنفاذ تكاليف التحكيم التنظيمي، والتهرب،

الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن للأمم المتحدة، مع مشاركة نشطة من البلدان المضيفة، بما في ذلك ممثلي أوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية، أن تلعب دورا رئيسيا في إبراز مجالات جديدة للاستثمارات المحتملة في البلدان النامية وأيضا في اقتراح نهج جديدة لوضع البرامج الإنمائية المتكاملة التي يمكن إدماجها في استراتيجيات التنمية المحلية. ويتطلب بناء القدرات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية للتصدي لتحديات التكيف الهيكلي، وبناء المؤسسات، والعولمة، والصدمات الخارجية بذل جهود إضافية من جانب المجتمع الدولي من حيث الموارد المالية والمساعدة الفنية. وينبغي أن يركز الدعم المالي المقدم من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية الاهتمام على المجالات الأساسية مثل الهياكل الأساسية المادية، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات المؤسسية والإدارية.

٥ - التعاون الدولي في ميدان الضرائب

٧٧ - ينطوي فرض الضرائب على مسائل هامة تتعلق بالسيادة الوطنية نظرا لارتباطه بحجم الحكومة وأنشطتها وهي مسألة تتصل بالخيارات السياسية الداخلية. بيد أن سلطة الحكومات الوطنية في هذا المجال تواجه الآن تحديا من العولمة نتيجة لزيادة الحركة الدولية للمصادر الرئيسية لعائدات الضرائب، السلع والخدمات، ورؤوس الأموال، والشركات، والناس. وفي كثير من الأحيان، لم يعد من الواضح تحديد السلطة الضريبية التي تخضع لها بعض هذه المصادر الدولية المتنقلة لإيرادات الضرائب.

٧٨ - وكان الشكل الرئيسي للتعاون الدولي في معالجة هذه المسائل لفترة طويلة هو المعاهدات الضريبية الثنائية التي تهدف أساسا إلى تفادي الإزدواج الضريبي. وفي الآونة الأخيرة، أولي مزيد من الاهتمام للحد من التهرب من الضرائب الذي يسببه ما يسمى بالتنافس الضريبي الضار بين البلدان. وجاءت أغلب المبادرات في هذه المجالات من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأوروبي. بيد أن الكثير من الاتفاقات الناتجة عن ذلك تؤثر على البلدان النامية والبلدان التي تمر

على توفير التأمين ضد المخاطر غير التجارية بشروط مغرية. ويمكن إنشاء مثل هذه الوكالات كمشروعات مشتركة مع قطاع المصارف والتأمين الخاص. ومن خلال العمل جنبا إلى جنب مع وكالات ترويج الاستثمار التي تختص بالاحراجات في دورة واحدة، يمكن لهذه الوكالات أن تكون وسائل فعالة لخفض تكاليف المعلومات وإجراءات القيد للمستثمرين وترفع العائد المتوقع من الاستثمارات مما سيزيد من الحجم المتوقع للتدفقات الاستثمارية ومن فترتها الزمنية.

٧٤ - ويمكن لأدوات تجميع المخاطر الاستثمارية من خلال التنوع أن تكون فعالة في تشجيع الاستثمارات سواء كانت استثمارات أجنبية مباشرة أو محافظ استثمارية. وتلزم مساعدة للبلدان والمناطق الإقليمية في تطوير أسواق رأس المال الخاصة بها، بما في ذلك أدوات نقل الاستثمارات الجماعية، مثل الأموال الاستثمارية والصناديق المشتركة لاستثمار الأموال والصناديق الاستثمارية بالوحدات وما شابه ذلك. ويجب أن تقدم لجنة القانون التجاري الدولي، والهيئة المالية الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المساعدة في هذا المجال من خلال المساعدات التقنية لإنشاء أسواق الأوراق المالية المحلية، وأسواق السندات المالية ومؤسسات أسواق رأس المال، والسلطات والجهات المنظمة والتدابير اللازمة للهياكل الأساسية القانونية.

٧٥ - وينبغي أن تقدم البلدان المتقدمة النمو المساعدة للبلدان النامية في توسيع أسواق رأس المال التابعة لها من خلال إدراج أوراقها المالية وصكوكها في القوائم المعتمدة لديها بالداخل والخارج. ويمكن أن تتمثل المعونة المتصلة بالأسواق المالية في توفير برنامج لضمان رأس المال و/أو الفائدة العائدة منه فيما يتعلق بالسندات المالية التي تصدرها البلدان النامية^(١٥). وسيقلل هذا من المخاطر التي تهدد المحافظ الاستثمارية، ويوفر تنوع متزايد للمحافظ من أجل المستثمرين الدوليين، ويزيد التدفقات المالية إلى البلدان النامية.

٧٦ - وعلى المستوى العالمي، يجب إعادة النظر في دور المساعدة الإنمائية الرسمية في بناء القدرات وتعزيز تدفق

(و) تعزيز المساءلة عن طريق وضع معايير إقليمية وتنفيذ آليات متعددة الأطراف للتقييم على الصعيدين العام والمهني (عمليات الاستعراض من قبل الأقران والمراجعة العامة للحسابات وما إلى ذلك).

٨١ - ويلزم الاهتمام بالتجارب المتعلقة بالشراكات الإقليمية بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في آسيا، وأوروبا والأمريكتين. إن الشراكات في بلدان الشمال والشرق والجنوب وبلدان الشمال وفيما بين بلدان الجنوب ووكالات التنمية الوطنية ودون الوطنية، وأوساط الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية ستعزز وضع وتنفيذ البرامج الإنمائية والمشروعات الاستثمارية.

٨٢ - ومن أجل زيادة فعالية المعونة الإنمائية الرسمية، يمكن أن توفر تجربة بلدان الاتحاد الأوروبي في تنفيذ السياسات الإقليمية المتعلقة بأقل المناطق نمواً في الاتحاد الأوروبي والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية دروساً قيمة ويمكن استخلاص دروس مماثلة من تجربة اليابان ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في مساعدة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في شمال شرق وجنوب شرق آسيا. وعلى ضوء هذه التجارب، يمكن إنشاء صناديق إقليمية هيكلية و/أو إنمائية. ويمكن وضع معايير متفق عليها، وقواعد مشتركة، وآليات للرصد متعددة الأطراف فيما بعد للوصول إلى هذه الصناديق وتمويل البرامج والمشروعات المستوفية للشروط، التي تقترحها البلدان النامية نفسها. وتلاحظ اللجنة أنه من الممكن إنشاء شراكات فعالة حقيقة من خلال عملية تشاركية مثل هذه.

بمرحلة انتقالية، لا سيما فيما يتعلق بإيراداتها من الضرائب وبالتالي، حجم ونطاق حكوماتها^(١٦).

٧٩ - وعلى ضوء هذه التطورات، تؤكد اللجنة على الحاجة إلى منتدى دولي جامع لترويج وتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية فيما يتعلق بالمسائل الضريبية، كما توافق اللجنة على الاقتراح المقدم من الأمين العام في تقريره إلى اللجنة التحضيرية للحدث الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية (الفقرة ١٤٢). وهذا المنتدى سيمكن البلدان النامية، من المشاركة في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بمسائل السياسات الضريبية الدولية والاستثمار. ويلزم تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال لكفالة مساهمة جميع البلدان بفعالية في اتخاذ القرارات التي تمسها وضمان العدالة فيما يتعلق بفرض الضرائب.

دال - تحديد المسؤوليات على الصعيد الإقليمي

٨٠ - ويمكن للتكامل الإقليمي الرامي إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن يلعب دوراً هاماً في المجالات الآتية:

(أ) تعبئة الموارد وجذب الاستثمار الأجنبي من خلال التوسيع الفعال للأسواق؛

(ب) تجميع الموارد المالية والتنظيمية من خلال توفير المعلومات، وخفض التكاليف والحواجز البيروقراطية، والعمل على اتساق البيئة القانونية؛

(ج) تجميع المخاطر عن طريق إنشاء صناديق إقليمية لتحقيق الاستقرار المالي، على سبيل المثال؛

(د) تيسير خدمات التوسط المالي من خلال إنشاء المؤسسات والآليات الإقليمية أو تعزيزها؛

(هـ) تيسير نقل المعارف والمهارات وإنشاء شبكات إقليمية ومهنية يمكنها أن تدعم إدارة الموارد بصورة فعالة وتعزيز المواقف التفاوضية للبلدان النامية إزاء المؤسسات الدولية؛

تجربة الاتحاد الأوروبي في مجال الشراكات

تمثل تجربة الاتحاد الأوروبي في التوسع والتكامل نموذجاً ينطوي على احتمالات جديدة بالاهتمام فيما يتعلق بالتكامل الإقليمي بين البلدان النامية.

وعقب توقيع القانون الأوروبي الموحد في عام ١٩٨٧، شرع أوروبا في تعميق سوقها الداخلي من خلال إزالة الحواجز الباقية في سبيل التجارة، وتخفيف حساب رأس المال، وإجراءات المشتريات، وتحقيق الاتساق التدريجي للضرائب. وبعد سنة من ذلك، تم إصلاح الصناديق الهيكلية حتى تتيسر زيادة الموارد الموجهة إلى أفقر المناطق في الاتحاد. وباستثناء أيرلندا، تقع هذه المناطق أساساً في جنوب أوروبا، وخاصة في إسبانيا والبرتغال واليونان التي انضمت إلى الاتحاد قبل سنوات قليلة (اليونان في عام ١٩٨١ والبرتغال وإسبانيا في عام ١٩٨٦) والتي لا يتجاوز دخل الفرد فيها ٧٠ في المائة من متوسط دخل الفرد في أوروبا. وتم توفير الصناديق الهيكلية لهذه البلدان لتخفيف التكاليف الناجمة عن الوحدة، ولا سيما من تخفيف التجارة وأسواق رأس المال، وكذلك لتمويل الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية رأس المال البشري وإعادة هيكلة القاعدة الانتاجية لاقتصاداتها. وانطوى هذا الإجراء على ثلاث مراحل هي: (أ) وضع برنامج متعدد السنوات (٦-٧ سنوات) للتنمية من جانب البلدان أو المناطق نفسها، يحدد الأولويات والمشاريع وفقاً للقطاعات والمناطق؛ (ب) المفاوضات مع اللجنة الأوروبية لاختيار المشاريع أو البرامج التي يمكن تمويلها وإكمال إطار الدعم؛ (ج) تنفيذ البرامج المتعددة السنوات من جانب البلدان المعنية مع المشاركة النشطة للإدارات المحلية والشركاء الاجتماعيين.

وبلغت الأموال التي تم تحويلها عن طريق أطر دعم المجتمعات المحلية المقابلة إلى هذه البلدان ٦ إلى ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكل منها وذلك على أساس سنوي وبهذه الطريقة، قدمت المساعدة لهذه البلدان في اعتماد وتنفيذ "مكاسب الجماعة الأوروبية" (كامل تشريعات الجماعة الأوروبية)، وتبسيط سياساتها، وإدماجها في الاتحاد الأوروبي دون الاضطرار إلى مواجهة انخفاض حاد في الاستثمارات العامة أو النفقات الاجتماعية. وتم اتباع النموذج تقريبا بالنسبة لبلدان مرحلة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي في شرق أوروبا من خلال برامج العمل من أجل التعاون في ميدان الاقتصاد وتقديم المساعدة التقنية إلى رابطة الدول المستقلة.

بدوره في إساءة تخصيص الموارد الوطنية الشحيحة، ويزيد من عدم المساواة ويعوق تدفقات رأس المال الأجنبي. ويؤدي الفساد إلى زيادة كبيرة في تكاليف معاملات تصريف شؤون الأعمال التجارية المحلية والأجنبية على حد سواء وبذلك يعوق التنمية. إن زيادة المساءلة من خلال العمليات الديمقراطية وشفافية عملية صنع القرارات هي شروط مسبقة ضرورية لترويج الاستثمار. كما أن تحسين حقوق الملكية وإضفاء الشرعية على الأصول في الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن تعزز بصورة كبيرة مساهمة ذلك القطاع في التنمية. وستؤدي الضرائب العادلة والتوسط المالي الخاص القوي (القطاع المصرفي، والتأمين وما إلى ذلك) إلى زيادة المدخرات وتعبئة الموارد المالية الوطنية للتنمية.

٨٧ - يجب أن تركز جهود أكبر لتحسين التنسيق ومنح الأولوية للأهداف الإنمائية. أن ملكية البلدان والمؤسسات والأفراد المستفيدين للمساعدة الإنمائية الرسمية والموارد الخارجية الأخرى أمر ضروري. ونظراً لأن الموارد الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية تبدو غير كافية لتحقيق معدلات الاستثمار العالية المطلوبة في العديد من البلدان النامية في المستقبل القريب، يتعين تهيئة الظروف الملائمة لاجتذاب الاستثمارات الخاصة من الخارج والحد من هروب رؤوس الأموال وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وذلك كجزء من استراتيجية وطنية للتنمية.

٨٨ - علاوة على ذلك، يعتبر توفير الاستقرار السياسي وتجنب أعمال العدوان من الأمور الأساسية لضمان تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان والمناطق. ويجب أيضاً توسيع نطاق الوسائل الدولية والإقليمية لتقديم الضمانات ضد الأخطار السياسية بغية تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويشكل المناخ الاستثماري

٨٣ - ويمكن أن تيسر الشبكات الإقليمية ومراكز التدريب في مجال الاقتصاد والأعمال التجارية في البلدان المضيفة، فضلاً عن برامج التبادل الأكاديمي، تنمية الموارد البشرية المحلية ويمكنها أيضاً أن تروج للشركات الفعالة في المشروعات المالية المتعددة الأطراف وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨٤ - وأخيراً، من أجل تحقيق المساءلة العامة للمؤسسات الحكومية المسؤولة عن المساعدة الإنمائية الرسمية، فضلاً عن المؤسسات المتعددة الأطراف التي تنفذ البرامج الإنمائية ومشاريع الاستثمار الممولة دولياً، يمكن إنشاء هيئات رصد مختلطة على الصعيد الحكومي الدولي أو الإقليمي. ويجب أن تشمل هذه الهيئات ممثلين للبلدان المانحة والمتلقية، والخبراء المستقلين، وممثلي المنظمات غير الحكومية. ولكي تكون هيئات الرصد هذه فعالة، ينبغي أن تتاح فرص الوصول إلى المعلومات من خلال شبكة الانترنت، ووسائل الإعلام وقنوات المعلومات العامة الأخرى.

هاء - تحديد المسؤوليات على الصعيد الدولي

٨٥ - إن الحكم الوطني الفعال يعتبر أساسياً بالنسبة للسياسات الاقتصادية الناجحة وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتطلب تعزيز الحكم الوطني الشفافية، والمساءلة العامة، وبناء القدرات، والإدارة الفعالة للموارد. ويساعد الاستثمار في رأس المال البشري في بناء القدرات الوطنية وإيجاد فرص العمالة المحلية مما يقلل من الحوافز التي تفضي إلى هجرة الأدمغة. ويعزز تطور المجتمع المدني ومشاركته في جهود التنمية الوطنية قدرة الحكومة على التصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

٨٦ - كثيراً ما تقود محاولات حصول المسؤولين على مكاسب غير مشروعة لأنفسهم إلى الفساد الذي يساهم

واو - الحكم العالمي والتنمية المستدامة

٩١ - إن التنمية المستدامة مفهوم كلي ودينامي على السواء^(١٧). وهي كلية لأنها تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية، وهي دينامية لأنها تركز الاهتمام على الحاضر دون أن تغفل آفاق المستقبل. وقد طُرح هذا المفهوم في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ وتم التعبير عنه على نحو بارز في "إعلان ريو" بشأن البيئة والتنمية^(١٨)، وفي "جدول أعمال القرن ٢١"^(١٩)، الذي يشكل برنامج عمل عالميا، وكذا في جميع الاتفاقيات الرئيسية المتعلقة بالبيئة والاتفاقات المتعددة الأطراف في إطار عملية ريو وفي إنشاء لجنة التنمية المستدامة، التي تعتبر أهم ناتج مؤسسي لمؤتمر ريو.

٩٢ - وفي إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، بما فيها المبادئ المنصوص عليها في جدول أعمال القرن ٢١، وقرروا تطبيق أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها. وأكد الإعلان مجددا على ضرورة بذل الجهود لبدء نفاذ بروتوكول كيوتو^(٢٠)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٢١)، وتكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها، والحث بشدة على التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي^(٢٢)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(٢٣)، ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية بوضع استراتيجيات للإدارة في كل مجال على حدة، وتكثيف التعاون من أجل تخفيض عدد واثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي يتسبب فيها الإنسان^(٢٤).

الملائم إلى جانب الاستقرار. بمرور الوقت شرطا أساسيا لاستيعاب المستثمرين للمخاطر التجارية المعتادة.

٨٩ - ولا تكفي عادة البيانات المعتادة، بشأن قبول المعاملة الوطنية، لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالح البلدان المستفيدة. لذا يمكن للحكومات الوطنية أن تستفيد من تجارب البلدان النامية الأخرى وتحاكي الممارسات الجيدة. على سبيل المثال أثبتت التجارب الدولية أن إقامة "مجمعات موحدة" للموافقة على الاستثمارات يمكن أن تساعد في خفض تكاليف المعاملات والتراخيص.

٩٠ - إن الشفافية الضريبية والإدارة المالية السليمة من الأمور الضرورية على كافة المستويات كلها يجب أن تكون من السمات الأساسية للحكومات الوطنية على وجه الخصوص. ويجب أن يتوفر إطار عمل قانوني وإداري جيد للإدارة المالية. على سبيل المثال يجب أن يكون للضرائب والرسوم والأتعاب والنفقات أساس قانوني واضح. ويجب أن تكون القوانين والنظم الضريبية بسيطة ويسهل الحصول عليها، وأن توضع معايير واضحة يتم الاسترشاد بها في التصرفات التقديرية الإدارية عند تطبيق تلك القوانين. ويجب تزويد الجمهور بمعلومات كاملة عن الأنشطة الضريبية السابقة والراهنة والمزمعة للحكومة. ويجب أن تحدد وثائق الميزانية أهداف السياسة الضريبية والإطار الاقتصادي الكلي وأساس السياسات الخاصة بالميزانية والمخاطر الضريبية الكبرى التي يمكن التعرف عليها. ويتعين تصنيف البيانات الخاصة بالميزانية وتقديمها على نحو ييسر تحليل السياسات ويشجع المساءلة. وينبغي تحديد إجراءات تنفيذ ورصد النفقات المعتمدة بوضوح، ويجب تقديم التزام عام بتقديم التقارير الضريبية في موعدها وأن تكون شاملة ويمكن الاعتماد عليها وتتضمن أي خروج عن الميزانية وأن تخضع سلامة المعلومات الضريبية للتدقيق من قبل جهات عامة مستقلة.

٩٣ - الآن وبعد قرابة عقد على صدور التعهدات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو، من الضروري إجراء تقييم للمبادئ والاتفاقات والمؤسسات التي تم التصدي لها، خاصة في ضوء مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، والمقرر عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٩٤ - لقد أفرز جدول أعمال القرن ٢١ نتائج متباينة. فمن ناحية، وجد عدد كبير من المجتمعات المحلية في البلدان المتقدمة النمو تحدياً في الانضمام إلى عملية تشاركية تهدف إلى إعادة تحديد استراتيجيات التنمية المحلية وإعادة هيكلة قطاعي الطاقة والنقل فيها، ومن ثم أيدت جدول أعمال القرن ٢١ باستراتيجيات داعمة على الصعيدين الوطني والإقليمي (كما حدث في الاتحاد الأوروبي). ومن ناحية أخرى لم يلق جدول أعمال القرن ٢١ قبولا أو دعماً يذكر في معظم البلدان النامية. ولذا فهناك حاجة ماسة لأن يقوم المجتمع الدولي بإصلاح أوجه النقص التي تحول دون بدء عملية جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذها وأن يعيد مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٢ تنشيط هذه المبادرة العالمية الكبرى.

٩٥ - وفيما يتعلق باتفاقيات الأمم المتحدة الموقعة في ريو وما بعدها (كاتفاقيات المناخ والتنوع البيولوجي وقانون البحار^(٢٥) والتصحر) فقد أفرزت أيضاً نتائج متباينة، فبينما أصبح تحسين كفاءة الطاقة والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة يحتلان أولوية كبرى في بعض البلدان، فليس الوضع كذلك في بلدان أخرى. ولم يدخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ وتبدو فرص حدوث ذلك ضعيفة للغاية. وبينما احتل موضوع الأمن البيولوجي مرتبة متقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ما زالت حماية الغابات في العالم غير مؤمنة. وفيما يتعلق بالتصحر أحرز نجاح ملحوظ في مجال بناء قدرات البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، لا سيما

٩٦ - ولم يحظ موضوع بيئي مهم آخر، هو انخفاض جودة التربة وتناقص كميتها بالاهتمام الكافي حتى الآن، رغم أن المشكلة قائمة بالفعل وليست خطراً محتملاً فحسب. وقد أحرز مؤخراً بعض التقدم فيما يتعلق بموضوع الملوثات العضوية الثابتة مع تقدم الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن سبل وتدابير مواجهة المشكلة.

٩٧ - ويدور حالياً جدل شديد بشأن المؤسسات التي عهد إليها بتنفيذ الجوانب العالمية للتنمية المستدامة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومرفق البيئة العالمية ولجنة التنمية المستدامة. وتبدو هناك حاجة لإدخال تعديلات على تلك المؤسسات: ويشمل ذلك إعادة هيكليتها وإعادة تحديد ولايتها، وتعزيز قدراتها، ووضع أسس مالية سليمة لها. ورغم وجود توافق في الآراء على ضرورة توسيع نطاق مرفق البيئة العالمية وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لا تزال الهياكل المقبلة غير واضحة، فقد أثبتت التجربة أن الشكل يتحدد بناء على المهام والتمويل. ومن ثم يتعين مناقشة الدور الذي يمكن أن يؤديه الحكم العالمي بالنسبة للتنمية المستدامة واتخاذ قرار بشأن التمويل.

٩٨ - علاوة على ذلك، هناك موضوع التنسيق، أي الحاجة إلى مواجهة مشكلة التعاون بين تلك المؤسسات الرئيسية والمؤسسات العالمية الأخرى ذات الصلة بالبيئة، لا سيما مؤسسات بريتون وودز (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) ومنظمة التجارة العالمية، والتنسيق بينها وبين مختلف وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والتي لها مهام

٩٣ - الآن وبعد قرابة عقد على صدور التعهدات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو، من الضروري إجراء تقييم للمبادئ والاتفاقات والمؤسسات التي تم التصدي لها، خاصة في ضوء مؤتمر القمة العالمي المقبل المعني بالتنمية المستدامة، والمقرر عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

٩٤ - لقد أفرز جدول أعمال القرن ٢١ نتائج متباينة. فمن ناحية، وجد عدد كبير من المجتمعات المحلية في البلدان المتقدمة النمو تحدياً في الانضمام إلى عملية تشاركية تهدف إلى إعادة تحديد استراتيجيات التنمية المحلية وإعادة هيكلة قطاعي الطاقة والنقل فيها، ومن ثم أيدت جدول أعمال القرن ٢١ باستراتيجيات داعمة على الصعيدين الوطني والإقليمي (كما حدث في الاتحاد الأوروبي). ومن ناحية أخرى لم يلق جدول أعمال القرن ٢١ قبولا أو دعماً يذكر في معظم البلدان النامية. ولذا فهناك حاجة ماسة لأن يقوم المجتمع الدولي بإصلاح أوجه النقص التي تحول دون بدء عملية جدول أعمال القرن ٢١ وتنفيذها وأن يعيد مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٢ تنشيط هذه المبادرة العالمية الكبرى.

٩٥ - وفيما يتعلق باتفاقيات الأمم المتحدة الموقعة في ريو وما بعدها (كاتفاقيات المناخ والتنوع البيولوجي وقانون البحار^(٢٥) والتصحر) فقد أفرزت أيضاً نتائج متباينة، فبينما أصبح تحسين كفاءة الطاقة والتحول إلى مصادر للطاقة المتجددة يحتلان أولوية كبرى في بعض البلدان، فليس الوضع كذلك في بلدان أخرى. ولم يدخل بروتوكول كيوتو حيز التنفيذ وتبدو فرص حدوث ذلك ضعيفة للغاية. وبينما احتل موضوع الأمن البيولوجي مرتبة متقدمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، ما زالت حماية الغابات في العالم غير مؤمنة. وفيما يتعلق بالتصحر أحرز نجاح ملحوظ في مجال بناء قدرات البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، لا سيما

العام والخاص، وفيما بين الحكومات، والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني ككل؛

(ج) يجب تصحيح أي قصور في التنسيق لضمان الحصول على الحد الأقصى من الكفاءة والفعالية من المساعدة الدولية، سواء المالية أو الفنية. إن تحسين التنسيق والتعاون بين المانحين أمر ضروري على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وإن كانت البلدان النامية تحتاج في الوقت نفسه إلى تأكيد "ملكيتها" لبرامج التنمية داخل حدودها وإلى الاستخدام الفعال للموارد التي يتم نشرها؛

(د) يتعين توفير الموارد اللازمة، لا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف أعباء الديون الضخمة؛

(هـ) يلزم حشد الإمكانيات والقدرات الوطنية ودون الوطنية، لا سيما إدماج القطاع غير الرسمي ومعارفه وموارده في الاقتصاد الرسمي؛

(و) من المهم تجنب حدوث تدهور بيئي. ولتحقيق ذلك يجب دعم الأنشطة غير السوقية ودون الإقليمية؛

(ز) وسيكون من المفيد للغاية وضع "المبادئ الرئيسية" أو "العالمية" التي يمكن تطبيقها عالمياً في بعض المجالات. ويجب أن تشارك البلدان المتقدمة النمو والنامية في تلك العملية؛

(ح) ينبغي تعزيز مشاركة البلدان النامية في الحكم المتعدد الأطراف.

محددة وإن كانت محدودة، ذات صلة بالتنمية المستدامة كمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وغيرها.

٩٩ - وتلاحظ اللجنة أن مؤتمر قمة جوهانسبرغ المقبل سيتيح فرصة خاصة لمناقشة المسائل المتعلقة بالمفاهيم والمربطة بالتنمية المستدامة بصورة مستفيضة، وكذلك أداء الاتفاقيات البيئية المختلفة والاتفاقات المتعددة الأطراف والمؤسسات العالمية التي تمثل مهمتها الأولية والأساسية في تنفيذ التنمية المستدامة.

زاي - الخلاصة

١٠٠ - أكد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية على الحاجة إلى العمل على الصعيد العالمي لمواجهة مشكلة القضاء على الفقر الزمنة ولضمان أن تصبح التنمية المستدامة حقيقة واقعة لكل إنسان. وتود اللجنة التشديد على الأهمية القصوى لتلك الأهداف، والغايات التي أصبحت أكثر إلحاحاً بسبب أوجه التفاوت في عملية العولمة.

١٠١ - ويأتي الحكم العالمي الرشيد في صميم العمل العالمي. ويجب دعم وتعزيز ذلك بالحكم الرشيد على الصعيدين الإقليمي والوطني، كما أشار إعلان الألفية.

١٠٢ - يحتاج تعميق الحكم الرشيد وتعزيزه إلى عدد من الشروط المسبقة. وتلاحظ اللجنة في الوقت الحاضر ضرورة اتخاذ المبادرات الشجاعة على المستويات التالية:

(أ) ثمة حاجة إلى قدر أكبر من الشفافية والمساءلة على جميع مستويات الحكم؛

(ب) يجب إقامة شراكات مبتكرة بين العناصر الفاعلة المختلفة وعلى مختلف المستويات - لا سيما بين الحكومات والمؤسسات المانحة والمستفيدة، وبين القطاعين

الفصل الرابع

أقل البلدان نمواً

ألف - مقدمة

١٠٣ - كلفت اللجنة، على مدى الثلاثين عاماً الماضية، بتحديد البلدان النامية التي يمكن أن تعتبر "الأقل نمواً"، وتقديم توصيات إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى الجمعية العامة في هذا الشأن. وقامت لجنة التخطيط الإنمائي السابقة في عام ١٩٧١ بوضع أول مجموعة من المعايير لتحديد أقل البلدان نمواً، وأجرت اللجنة تنقيحات كبيرة لتلك المعايير في عام ١٩٩١، ومرة أخرى في عام ٢٠٠٠.

١٠٤ - وفي القرار ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، لاحظت الجمعية العامة مع التقدير المعايير الجديدة لتحديد أقل البلدان نمواً بين البلدان النامية، وقواعد رفع الأسماء من قائمة أقل البلدان نمواً التي أوصت بها لجنة التخطيط الإنمائي. وكان الغرض الرئيسي من المعايير التي وضعت في عام ١٩٩١ هو تحديد البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية ومن الضعف الهيكلي، كما يتبين بشكل محدد من انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي. وإلى جانب انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تضمنت معايير عام ١٩٩١ دليلاً مادياً موسعاً لنوعية الحياة هو مؤشر مركب للتغذية والصحة والتعليم والمؤشر المركب للتنوع الاقتصادي. وقد استخدمت هذه المعايير في استعراضين متتاليين من الاستعراضات التي تجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧ وأسفرت عن رفع اسم بوتسوانا من قائمة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٤.

١٠٥ - وقد أعاد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/١٩٩٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، تشكيل لجنة

التخطيط الإنمائي بوصفها لجنة السياسات الإنمائية، وكلف اللجنة الجديدة بالاستمرار في إجراء الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً وأن يجري استعراضاً في عام ٢٠٠٠. واقترحت اللجنة في تقريرها عن دورتها الأولى^(٢٦) عام ١٩٩٩ أن تشمل فئة أقل البلدان نمواً البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض والتي تعاني من انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية وارتفاع درجة الضعف الاقتصادي.

١٠٦ - وسلمت اللجنة في دورتها الأولى، في عام ١٩٩٩، بأن مؤشر التنوع الاقتصادي المستخدم في الاستعراضات السابقة قد أوضح بعض عناصر الضعف، إلا أنها رأت أن هذا التوضيح لم يكن كافياً لتغطية فكرة اللجنة عن الضعف باعتباره "ضعفاً هيكلياً"، يحدد باعتباره خطر التأثير سلباً بأحداث غير متوقعة خارجة عن إرادة البلد. ومن ثم اقترحت اللجنة أن يستعاض عن مؤشر التنوع الاقتصادي بمؤشر الضعف الاقتصادي^(٢٧).

١٠٧ - ويستند الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة إلى أربعة مؤشرات: (أ) التغذية التي تقاس بمتوسط استهلاك الفرد من السعرات الحرارية كنسبة مئوية من احتياجاته اليومية؛ (ب) الصحة التي تقاس بمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر؛ (ج) إجمالي نسبة القيد في المدارس الابتدائية والثانوية معاً؛ و (د) معدل إلمام الراشدين بالقراءة والكتابة. ويستند مؤشر الضعف الاقتصادي إلى خمسة مؤشرات: (أ) نصيب التصنيع والخدمات الحديثة (بما في ذلك النقل والاتصالات) من الناتج المحلي الإجمالي؛ (ب) مدى تركيز تصدير البضائع؛ (ج) عدم استقرار الإنتاج الزراعي؛ (و) عدم استقرار تصدير السلع والخدمات؛ (هـ) حجم السكان. ولكي يُوص بـإدراج بلد في قائمة أقل البلدان نمواً يجب أن تتوفر فيه ثلاثة معايير؛ (أ) أن يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من ٩٠٠ دولار من دولارات

للخروج من القائمة. وفي حالة فانواتو كان مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من العتبة الجديدة المطلوبة لرفع اسم البلد من القائمة لكن الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة كان أقل من العتبة الجديدة. ونظرا لأن مؤشر الضعف الاقتصادي كان أعلى من العتبة المطلوبة رأّت اللجنة أن فانواتو غير مؤهلة لرفع اسمها من القائمة. وبالمثل لم تعد ساموا، التي يقترب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها من ألف دولار، ينطبق عليها معيار الناتج المحلي الإجمالي المطلوب لرفع اسم البلد من القائمة إلى جانب أنها تعد ضعيفة للغاية وفقا لمؤشر الضعف الاقتصادي، أما حالة الرأس الأخضر فكانت قريبة من الحد الفاصل حيث كانت تتجاوز الحد المطلوب للناتج المحلي الإجمالي الفردي، وينطبق عليها معيار الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، لكنها تعد واحدة من أضعف البلدان المنخفضة الدخل وفقا لمؤشر الضعف الاقتصادي. وأظهر هذا المؤشر اعتمادها الشديد على المساعدات والتحويلات، التي كانت غير مستقرة خلال الأعوام الماضية. ولذا أوصت اللجنة بتأجيل رفع اسم الرأس الأخضر من قائمة أقل البلدان نموا إلى حين إعادة النظر في حالتها في الاستعراض التالي الذي يجري كل ثلاث سنوات في عام ٢٠٠٣. وفيما يتعلق بملاي، ونظرا لما تبين من استيفائها لمعيار الناتج المحلي الإجمالي والدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، أوصت اللجنة برفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا، لكنها لفتت انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النفقات غير العادية التي يتحملها الاقتصاد الملاي.

١ - حالة ملاي

١١١ - أيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٠ توصية اللجنة بإضافة السنغال إلى قائمة أقل البلدان نموا رهنا بموافقة حكومة السنغال على ذلك، إلا أن المجلس قرر تأجيل بحث التوصية الخاصة برفع ملاي من قائمة أقل البلدان نموا إلى دورته الموضوعية التالية. وطلب المجلس إلى اللجنة في

الولايات المتحدة؛ (ب) أن يقل الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة عن ٥٩؛ (ج) أن يزيد مؤشر الضعف الاقتصادي عن ٣٦؛ (د) أن يقل تعداد السكان عن ٧٥ مليون نسمة. وحددت عتبات رفع اسم البلد من قائمة أقل البلدان نموا بتحقيق نتائج تزيد بنسبة ١٥ في المائة عن النسب المطلوبة لإدراج في القائمة. بمعنى (أ) أن يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٠٣٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة؛ (ب) أن يزيد الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة على ٦٨؛ (ج) أن يقل مؤشر الضعف الاقتصادي عن ٣١. ولكي يصبح البلد مؤهلا للخروج من القائمة، يجب أن يتوفر فيه اثنان على الأقل من المعايير الثلاثة السابقة.

١٠٨ - في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠ أحاط المجلس علما مع التقدير بالمعايير المنقحة التي قدمتها لجنة السياسات الإنمائية في تقريرها عن دورتها الثانية لتحديد أقل البلدان نموا، وطلب إلى اللجنة أن تواصل أعمالها بشأن المنهجية التي ينبغي استخدامها لتحديد أقل البلدان نموا، وذلك بالتشاور، حسب الاقتضاء، مع سائر المنظمات الدولية المعنية بقضايا الضعف البيئي والاقتصادي.

باء - إعادة النظر في استعراض عام ٢٠٠٠ لقائمة أقل البلدان نموا

١٠٩ - وفقا لاستعراض عام ٢٠٠٠ للقائمة، اعتبرت السنغال مؤهلة للإدراج في قائمة أقل البلدان نموا. ولذا أوصت اللجنة بإضافة السنغال إلى القائمة، رهنا بموافقة حكومة السنغال، التي وردت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

١١٠ - وأعيد النظر في استعراض عام ٢٠٠٠ في حالة أربعة بلدان كانت مؤهلة لرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا في استعراض ١٩٩٧، استنادا إلى المعايير الجديدة المعتمدة

ملامح الضعف التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في عام ٢٠٠٠، وأكدته مذكرة حكومة ملديف. وكان يمكن اعتبار الضعف الشديد للبلد سببا لعدم التوصية برفع اسمه من القائمة، لو كانت ملديف اقتربت من عتبات الخروج من القائمة بالنسبة للمعيارين الآخرين. ونظرا لأن ذلك لم يحدث، لم يعتبر الضعف الشديد للملديف كافيا كي لا توصي اللجنة برفع اسمها من القائمة. ومع ذلك، أوصت اللجنة في تقريرها لعام ٢٠٠٠ بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نوعية المساعدة الخاصة التي يمكن أن يقدمها لهذا البلد فيما يتعلق بنفقات التأمين وتطوير الهياكل الأساسية وإعادة توطين السكان نتيجة للتحديات الخاصة التي يواجهها البلد من جراء ارتفاع مستوى البحر بسبب حدوث تغير محتمل في المناخ.

٢ - مسألة الفترة الانتقالية

١١٤ - أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ أن ثمة حاجة إلى انتقال البلدان التي رفع اسمها من فئة أقل البلدان نموا بشكل سلس، لتجنب الإحلال بخططها وبرامجها ومشاريعها الإنمائية، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ خطوات ملائمة لكفالة مثل هذا الانتقال السلس، وفي القرار ٣٤/٢٠٠٠، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعد، في سياق توصية اللجنة بإخراج ملديف من القائمة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦، وأن يقدم توصيات بشأن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لضمان انتقال البلدان بشكل سلس من مركز أقل البلدان نموا؛ وتطلع المجلس في الوقت نفسه إلى تلقي التقرير الذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستفادة الفعلية لأقل البلدان نموا من إدراجها في قائمة أقل البلدان نموا وطلب إلى المؤتمر أن يدرج

دورها الثالثة لعام ٢٠٠١ إعادة النظر في توصيته الخاصة برفع اسم ملديف من القائمة، وأن يؤخذ في الاعتبار ضمن جملة أمور أخرى (أ) تقرير الأمين العام عن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لضمان الانتقال السلس من مركز البلد الأقل نموا إلى بلد يرفع اسمه من القائمة؛ (ب) التقرير الذي سيصدره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن المزايا الفعلية التي تحصل عليها أقل البلدان نموا من إدراجها على القائمة، إلى جانب تقييم تبعات رفع اسم ملديف من القائمة على هذا البلد؛ (ج) مذكرة من حكومة ملديف تعرب فيها عن معارضتها لرفع اسمها من القائمة (E/2000/104، المرفق، الضميمة).

١١٢ - ومن ثم أعادت اللجنة النظر، خلال دورتها الثالثة في عام ٢٠٠١، في التوصية المقدمة إثر استعراضها الذي يجري كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نموا في عام ٢٠٠٠؛ بشأن رفع اسم ملديف من القائمة. وأشارت اللجنة أن السبب في التوصية برفع اسم ملديف من القائمة كان ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عند إجراء الاستعراض، إلى ٣١١ دولار من دولارات الولايات المتحدة ووصول الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة إلى ٧٦ نقطة أي أعلى بكثير من العتبة المحددة لرفع اسم البلد من القائمة، وتم التأكيد أيضا على أن اللجنة وضعت في اعتبارها الكامل، عند تحليل الدليل المادي الموسع لنوعية الحياة، حالة التعليم والتغذية في البلد والتي كانت موضع اهتمام خاص من حكومة ملديف في مذكرتها^(٢٨). ويرغم أن البلد لا ينطبق عليه معيار الضعف الاقتصادي المطلوب لرفع اسم البلد من القائمة والذي يقاس بواسطة مؤشر الضعف الاقتصادي، فإن المعيارين الآخرين ينطبقان عليه ومن هنا أصبح مؤهلا بشكل واضح لرفع اسمه من القائمة.

١١٣ - وقد تعززت النتيجة القائلة بأن ملديف ضعيفة للغاية اقتصاديا، كما تبين من مؤشر الضعف الاقتصادي، في

معلومات غير كافية. فلم تستطع أي من هذه المنظمات أن تقول بشكل قاطع إن كانت سياستها ستتغير إزاء البلد الذي خرج لتوه من قائمة أقل البلدان نمواً/أو إن كان ستتغير فماذا ستكون ملامح التغيير. وترى اللجنة أن تقييماً ملموساً للفقدان المحتمل للمزايا المرتبطة بهذه الفئة بعد خروج البلد منها سيكون أمراً ضرورياً، إن كان لا بد من تقديم المشورة الملائمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الانتقال السلس بعد الخروج من القائمة. ويجب أن يتناول هذا التقييم على وجه الخصوص مسائل التجارة والمعونة المالية والمساعدة التقنية.

١١٨ - ولاحظت اللجنة أنه بالنظر إلى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المقرر عقده في بروكسل، ببلجيكا في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ قد توفر فوائد جديدة لأقل البلدان نمواً، لا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. غير أن ذلك قد يعني أن البلدان التي هي بصدد الانتقال من مركز أقل البلدان نمواً قد تتكبد خسائر في هذا المجال.

٣ - التوصيات والآثار المتصلة بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً وإخراجها منها

١١٩ - تؤكد اللجنة أن ملديف مؤهلة وفقاً للمعايير المعتمدة حالياً لأن يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. إلا أنه نظراً لعدم حصول المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المعلومات الإضافية المطلوبة، توصي اللجنة بأن يمدد المجلس فترة الانتقال إلى أن يجرى الاستعراض المقبل الذي يتم كل ثلاث سنوات والمقرر القيام به في عام ٢٠٠٣ قبل أن تتخذ الجمعية العامة قراراً بشأن إخراج ملديف من قائمة أقل البلدان نمواً. وسيتيح تمديد الفترة المجال للحصول على المعلومات الكافية بشأن الطريقة التي يقترح أن يستخدمها الشركاء في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف بالنسبة لمعالجة مسألة إخراج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً.

في هذا التقرير تقييماً للآثار التي يمكن أن يتركها على ملديف إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً.

١١٥ - وترى اللجنة أن قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ يشير إلى "مدة انتقالية" سابقة لرفع اسم البلد من القائمة مدتها ثلاث سنوات لكن قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي يشير إلى آثار خروج البلد من القائمة ومن ثم إلى "فترة انتقالية" تالية لرفع اسم البلد من القائمة.

١١٦ - ينص قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦ في الفقرة ٥ على أن رفع اسم بلد ما ينبغي أن يتم بعد مرور فترة انتقالية مؤلفة من ثلاث سنوات، تبدأ بعيد إحاطة الجمعية العامة علماً بما توصلت إليه لجنة التخطيط الإنمائي من نتيجة مفادها رفع اسم البلد المعني. وقد طبقت هذه القاعدة في حالة خروج بوتسوانا من القائمة. وذكرت اللجنة بأنه، عند استعراض حالة ملديف طبقت المعايير المنقحة لتحديد أقل البلدان نمواً وفقاً لقرار الجمعية العامة لعام ١٩٩١ وللقاعدة التي أقرتها اللجنة في عام ١٩٩١، بأنه لكي يتم رفع اسم بلد من القائمة يجب أن تنطبق عليه المعايير لدورتين متتاليتين على الأقل من دورات الاستعراض التي تجرى كل ثلاث سنوات. وكما أشير من قبل فقد وجد أن ملديف انطبقت عليها معايير الخروج في عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٠.

١١٧ - من ناحية أخرى واستجابة لطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن النظر في التأثير المحتمل للفترة الانتقالية التالية لرفع اسم البلد من القائمة^(٢٩)، بما في ذلك تقييم للآثار التي يمكن أن يتركها على ملديف إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً، وجدت اللجنة أن المعلومات التي قدمها شركاء التنمية، مثل منظمة التجارة العالمية والمنظمات الممولة لمنظومة الأمم المتحدة ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمات المعونة الثنائية فيما يتعلق بمعاملتها المتوقعة للبلدان التي كانت مدرجة على قائمة أقل البلدان نمواً بعد خروجها من تلك القائمة،

البلدان وبالنظر في إمكانية إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي تفي في الوقت نفسه بالمعايير الثلاثة في قائمة أقل البلدان نمواً عند القيام بالاستعراض المقبل لقائمة أقل البلدان نمواً.

١٢٣ - وتكرر اللجنة أيضاً الإعراب عن رغبتها في العمل على بلوغ هدفها المبين في تقرير دورتها الثانية المعقودة في عام ٢٠٠٠ والمتمثل في النظر في الآثار التي ترتبت على استخدام قواعد مختلفة بالنسبة لمستويات الدخل وتنمية الموارد البشرية والضعف الاقتصادي عند اتخاذ القرارات المتعلقة بإدراج البلدان في قائمة أقل البلدان نمواً أو إخراجها منها. وتوافق اللجنة على أن اعتماد قواعد مختلفة، فضلاً عن الالتزام بفترة مراقبة مدتها ثلاث سنوات لإخراج البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، له ما يبرره نظراً لضرورة كفالة قدر من الاستقرار في هذه الفئة، إلا أنه سيتعين التأكد مما إذا كانت نتيجة الاستعراضات العديدة التي أجريت كل ثلاث سنوات تتفق مع مبدأ توفير المعاملة نفسها للبلدان التي تشهد أوضاعاً مماثلة على مر الزمن. وتقترح اللجنة إيلاء اهتمام خاص لهذه المسألة في الاستعراض المقبل الذي ستجريه في عام ٢٠٠٣.

الفصل الخامس

أساليب العمل وبرنامج عمل اللجنة

١٢٤ - ترحب اللجنة من جديد بفرصة الإسهام في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتؤكد من جديد استعدادها لمواصلة القيام بذلك. وما زالت اللجنة ترى أن طبيعة عملها تفرض دعوة الأفرقة العاملة التابعة لها إلى عقد اجتماعات قبل انعقاد الدورة بكامل هيئتها حتى يتسنى للمجلس ولسائر الهيئات الاستفادة الكاملة من أعمال اللجنة وجهودها. ويجب الشروع في هذه الأعمال التحضيرية في وقت مبكر

١٢٠ - وتوصي اللجنة بأن يطلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي من الجهات الشريكة في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إتاحة المعلومات ذات الصلة بشأن ما قد تتخذه من موقف إزاء إخراج بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً، وذلك قبل انعقاد الدورة الرابعة للجنة في عام ٢٠٠٢. كما يطلب من المجلس أن يبحث المنظمات الدولية والجهات المانحة الثنائية على الإسهام في "عملية الانتقال السلس" من خلال تنظيم مناقشة تتعلق بكيفية معاملة البلدان التي تتوفر فيها الشروط المطلوبة لإخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً. وفي حالة موافقة المجلس، فإن اللجنة ستكون على الاستعداد لأن (أ) تجري تقييماً للآثار التي قد تترتب على عملية إخراج بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً و (ب) أن تحدد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لكفالة الانتقال السلس من مركز أقل البلدان نمواً بعد أن يتقرر إخراج بلد ما من قائمة أقل البلدان نمواً.

جيم - الأعمال المقرر الاضطلاع بها في المستقبل

١٢١ - في القرار ٣٤/٢٠٠٠، أحاط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً مع التقدير بالمعايير المنقحة وطلب إلى اللجنة أن تواصل عملها المتعلق بالمنهجية التي ينبغي استخدامها في تحديد أقل البلدان نمواً. وتؤكد اللجنة من جديد التزامها على تقديم تقرير إلى المجلس في عام ٢٠٠٢ عن المعايير التي تنوي اعتمادها في عملية استعراض القائمة التي تجرى كل ثلاث سنوات والمقرر الاضطلاع بها في عام ٢٠٠٣، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأساس المنطقي الذي يعلل وجود فئة أقل البلدان نمواً.

١٢٢ - وبالرغم من أنه لا ينظر حالياً في إمكانية إدراج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في قائمة أقل البلدان نمواً، فإن اللجنة، التي تناولت هذه المسألة في تقريرها السابق، تكرر الاقتراح باستعراض الآثار المترتبة على استثناء هذه

١٢٧ - وإذا أتاحت الجهات الشريكة في التنمية والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة المعلومات اللازمة بشأن ما قد تتخذه من موقف إزاء إخراج بلد ما من القائمة قبل انعقاد الدورة الرابعة للجنة في عام ٢٠٠٢، سيكون بإمكان اللجنة أيضا تقييم الآثار المحتملة لإخراج ذلك البلد من القائمة وتحديد التدابير العملية التي يمكن اتخاذها لكفالة تمهيد انتقال البلد من مركز أقل البلدان نموا بعد إخراجه من القائمة. وتؤكد اللجنة من جديد التزامها بتقديم تقرير إلى المجلس في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٢ عن المعايير التي تقترح استخدامها في استعراض القائمة الذي يجري كل ثلاث سنوات والذي ستضطلع به في عام ٢٠٠٣، مع إيلاء الاعتبار الواجب للأساس المنطقي الذي يعلل وجود فئة أقل البلدان نموا.

١٢٨ - وتكرر اللجنة الإعراب عن رغبتها في أن يظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قادرا على الالتزام بقراره الذي يقضي بتقديم طلباته المتعلقة بجدول أعمال اللجنة خلال الدورة الموضوعية التي سيعقدها في منتصف السنة أو بعد ذلك بوقت قصير. وأن اتخاذ القرارات في الوقت المناسب وبصورة مبكرة بشأن المواضيع التي من المقرر أن تغطيها اللجنة ينبغي ألا يحول بأي شكل من الأشكال دون إدخال تعديلات في وقت لاحق تراعى فيها أي تطورات هامة غير متوقعة قد تحدث خلال السنة. وتؤكد اللجنة أيضا على ضرورة الإسهام بصورة أكثر فعالية في عملية وضع السياسات، بما في ذلك عرض تقريرها على المجلس خلال دورته الموضوعية.

جدا قبل انعقاد الدورة بكامل هيئتها حتى تتوفر للجنة التحليلات الضرورية وتمكن من تخصيص مناقشاتها العامة لصياغة توصيات مدروسة دراسة وافية وعملية وهادفة وإدراجها في تقريرها إلى المجلس.

١٢٥ - وتقترب اللجنة أن يكون الموضوع الرئيسي لبرنامج عمل دورتها المقبلة "فعالية المساعدة الخارجية"، مع التركيز بصورة خاصة على أفريقيا. كما تقترح أن يكلف بعض أعضائها بمهمة القيام في فترة ما بين الدورات بدراسة مختلف المواضيع الفرعية المدرجة في إطار هذا الموضوع العام، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة بوصفها الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة العالمي المقرر عقده في عام ٢٠٠٢ في جوهانسبرغ، بجنوب أفريقيا. وتوصي اللجنة بأن يتعاون أولئك الأعضاء مع المجموعات الإقليمية، لا سيما في أفريقيا وأن يوجه رئيسها رسائل إلى ممثلي البلدان الأفريقية ذوي الصلة بالتماس مساهماتهم فيما يتعلق بفعالية المساعدة الخارجية المتاحة حاليا كل في بلده.

١٢٦ - ونظرا للأهمية التي تتسم بها قائمة أقل البلدان نموا ووفقا لما دعا إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستواصل اللجنة إجراء استعراضاتها للقائمة كل ثلاث سنوات والاضطلاع بعملها المتعلق بالمنهجية المستخدمة في الاستعراضات التي أجريت مؤخرا. وكما أفادت اللجنة سابقا، فإن هذا العمل سيضمن إعادة النظر في طريقة معاملة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والنظر في مدى ملاءمة الالتزام بمبادئ وحدود مرجعية أكثر تقييدا عند إدراج البلدان أساسا في قائمة أقل البلدان نموا بالمقارنة مع المبادئ والحدود المرجعية التي يتقرر بموجبها إخراجها من تلك القائمة. والهدف من ذلك كفالة أن يتم على مر الزمن تحقيق قدر من الاستقرار في القائمة وتوفير نفس المعاملة للبلدان التي تشهد أوضاعا مماثلة عند استعراض القائمة كل ثلاث سنوات.

الفصل السادس

١٣١ - وافتتح الرئيس الدورة.

١٣٢ - وبالنيابة عن السيد نيتين ديساي، وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أكد السيد إيان كينيورغ، مدير شعبة تحليل السياسات الإنمائية أهمية المسائل التي ستعالجها اللجنة، وهي دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتحسين عملية الإدارة المتعددة الأطراف في مجالات الاستثمارات الدولية، والمنافسة والضرائب، لا سيما في ضوء الانعقاد الوشيك للحدث الدولي الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية وفي ضوء مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. ونظرا للشواغل التي أعرب عنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وحكومة ملديف، اعتبر من الضروري جدا أن تعيد اللجنة النظر في حالة ملديف من حيث مركزها كبلد من أقل البلدان نموا.

١٣٣ - وجرى تنظيم أعضاء اللجنة في شكل ثلاثة أفرقة فرعية لإجراء مداوات استمرت ثلاثة أيام وتمكنت اللجنة من الانتهاء من عملها بصياغة تقريرها في اليوم الأخير من الدورة.

١٣٤ - ووفرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة الخدمات الفنية للدورة. وكانت ممثلة في الدورة الهيئات والوكالات، والبرامج، والصناديق التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة:

- شعبة السكان، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة؛
- منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية؛
- منظمة الأمم للتربية والعلم والثقافة؛

تنظيم أعمال الدورة

١٢٩ - انعقدت الدورة الثالثة للجنة السياسات الإنمائية في مقر الأمم المتحدة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وحضر الدورة واحد وعشرون عضوا من أعضاء اللجنة، وهم: السيد أول يونغ بارك، والسيد ميليفويي بانيش، والسيدة سوشيترا بونياراتا بوندهو، والسيد أولاف بيركهولت، والسيدة نوغمي توغونو - بيكرستيث، والسيد ألبرت بينجر، والسيدة لورديس بينيريا، والسيد روبن تانسيني، والسيد ناصر حسن سعدي، والسيد أودو إرنست سيمونيس، والسيدة منى مكرم - عبید، والسيد شانغكون غاو، والسيد ليونيد م. غريغورييف، والسيد باتريك غيومون، والسيد أوجينيو ب. فيغيروا، والسيدة لوكات. كاتسيلي، والسيدة ماريو لوريستين، والسيدة ندرى تيريز أسيبي - لومومبا، والسيد ب. بايندرا ناياك، والسيد ريو كيشي هيرونو، والسيدة دوروتيا ويرنيك. ولم يتمكن ثلاثة أعضاء من الحضور، وهم: السيدة ماري إيلكا بانغيستو، والسيد دلفن ج. رويغاسيرا، والسيدة سيلفيا سابوريو.

١٣٠ - أما أعضاء المكتب المنتخبون في الدورة الثالثة لمدة تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، فكانوا:

الرئيس:

السيد ريو كيشي هيرونو

نائب الرئيس:

السيد أوجينيو ب. فيغيروا

المقرر:

السيدة لوكات. كاتسيلي

(باريس، منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي،
٢٠٠١).

(٥) هذا يتفق تماما مع ما ورد في قرار الجمعية العامة ١٠٧/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ حيث أعلنت الجمعية العامة عن عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر واختارت أفريقيا لتكون المجموعة المستهدفة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وذلك باعتماد نهج متعدد الاختصاصات ومتكامل يؤخذ به في جميع برامج منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة.

(٦) انظر إعلان ويندهوك وميثاق الخدمة العامة في أفريقيا اللذين اعتمدا في المؤتمر الثالث لوزراء الخدمة المدنية بالبلدان الأفريقية الذي يعقد كل سنتين، والذي عقد في ويندهوك، ناميبيا، يومي ٥ و ٦ شباط/فبراير ٢٠٠١ (A/56/63-E/2001/21)، المرفقان الأول والثاني).

(٧) هنالك ما يقدر بـ ١٠٠ مليون أسرة في أفريقيا لا تستطيع الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة، مثل الإضاءة الفعالة والطاقة المستخدمة للطهي والإمدادات المائية والمواصلات الموثوق بها. وتتعرض هذه الأسر لاستنشاق الغازات وغيرها من الملوثات الناجمة عن حرق روث الحيوانات والفضلات الزراعية.

(٨) ظل المنتدى الآسيوي - الأفريقي الذي تنظمه اليابان مرة كل سنتين بالتعاون مع الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتلاف العالمي من أجل أفريقيا تحت مظلة مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية في أفريقيا يؤدي هذه المهمة منذ عام ١٩٩٣.

(٩) لا تتألف هذه التكاليف من التكاليف المالية المباشرة فحسب وهي تنشأ عن عدم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة وإنما أيضا من تكاليف غير مباشرة ناشئة عما تتكبده الحكومات من مال وجهد فيما يتعلق باستضافة الخبراء والمستشارين من المؤسسات المتعددة الأطراف وتلبية مطالباتهم التي كثيرا ما تكون متضاربة، رغم ما لذلك من أثر إيجابي ضئيل على التنمية.

(١٠) أثبتت التجارب الإنمائية لآسيا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى البلدان والأقاليم التي تتوفر فيها الحكم والاستقرار السياسي والثروات من رأس المال البشري وتنمية الهياكل الأساسية، مما يفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

• مكتب المنسق الخاص لأفريقيا وأقل البلدان نموا،
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة
للأمم المتحدة؛

• مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك؛

• مكتب العمل الدولي؛

• صندوق النقد الدولي؛

• البنك الدولي؛

• برنامج الأغذية العالمي؛

• منظمة الصحة العالمية؛

• منظمة التجارة العالمية.

الحواشي

(١) E/2000/33.

(٢) ينطبق هذا الأمر بخاصة على شعوبها أثناء فترة الاتجار بالرقيق. وقد حصل ذلك أيضا في بعض الحالات بالنسبة لسلعها الأساسية خلال فترة الاستعمار وما بعد الاستقلال.

(٣) وفقا لآخر البيانات المتاحة، هناك ١٩٢ مليون أفريقي أي ٢٨ شخصا عن كل مائة شخص يفتقرون إلى الأمن الغذائي أي أنهم لا يستطيعوا الحصول على ما يكفي من الغذاء للعيش حياة صحية ومنتجة. فالجوع هم أشد الفقراء فقرا أي أن إنتاجيتهم هي الأدنى وهم يعانون من أعلى معدلات المشاكل الصحية الناشئة عن سوء التغذية. ومن المرجح أن الأطفال الذين ينتمون لأسر تعاني من نقص التغذية المزمّن لا يلتحقون بالمدارس.

(٤) في عام ١٩٩٩، كانت حصة بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من المساعدة الإنمائية الرسمية تصل إلى ٢٣ في المائة وكانت نسبة هذه المساعدة إلى الناتج القومي الإجمالي تصل إلى ٤,٢٨ في المائة مقارنة بنسبة ٠,٨٤ في المائة لجميع البلدان النامية الأخرى (تقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٠)

Common Future (Oxford, Oxford University Press, 1987)
(p.9).

(١٨) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع، E.93.I.8 وتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(١٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٢٠) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر ١/م-أ٣، المرفق.

(٢١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(٢٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، اتفاقية التنوع البيولوجي (مركز أنشطة برنامج القانون البيئي والمؤسسات البيئية)، حزيران/يونيه ١٩٩٢.

(٢٣) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٢٤) الفقرتان ٢٢ و ٢٣ من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٢٥) اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، النصوص الرسمية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ والاتفاق الخاص بتنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ مع فهرس ومقتطفات من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.V.10).

(٢٦) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ١٣ (E/1999/33).

(٢٧) المرجع نفسه، الفصل الثالث، الفرع هاء.

(٢٨) من بين النقاط التي أثارها المذكرة المقدمة من حكومة ملديف، أولت اللجنة اهتماما خاصا لمسألة استخدام الناتج المحلي الإجمالي بدلا من أرقام هذا الناتج. وترى اللجنة أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياس أفضل للقدرات الإنتاجية من نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، وتعادل العتبات بناء على ذلك لتحديد البلدان المنخفضة الدخل. ولا يمكن للجنة أن تستثني أي بلد من هذه القاعدة، وينطبق الشيء نفسه على النظر في توزيع الدخل.

(١١) التقرير المرحلي للأمين العام عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (A/55/350)، الفقرة ٥٣.

(١٢) من المهم التمييز بين السلع العامة العالمية النهائية (التي تمثل النتائج) والسلع العامة العالمية الوسيطة (التي تمثل عملية للتيسير. ففي حين تشبه الأحوال المناخية المستقرة سلعة عامة عالمية نهائية، يمثل السلام أو الاستقرار المالي مثالا للسلعة العامة العالمية الوسيطة كما تمثل هياكل الحكم العالمي أو المتعددة الأطراف أمثلة أخرى للسلع العامة العالمية الوسيطة وهي تشكل مجالا يزداد فيه الشعور بالحاجة إلى مثل هذه السلع.

(١٣) يجب إيلاء الاهتمام، على المستوى الوطني خاصة، لزيادة كفاءة النشاط الحكومي وتحقيق سلامة المالية العامة، بما في ذلك الإدارة الجيدة للقوانين الضريبية، وتبسيط الإجراءات، والقضاء على التجاوزات الناجمة عن الإعفاءات، وإدماج الحسابات الخارجة عن الميزانية في الميزانية، وإصدار الميزانية في وقت مبكر، والإبلاغ بصورة مناسبة عن النتائج في نهاية السنة المالية.

(١٤) فعلى سبيل المثال، تلعب المؤسسات التالية دورا هاما: وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي، والهيئة المالية الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وغرف التجارة والصناعة الوطنية.

(١٥) هناك برنامج مماثل في البنك الدولي ولكنه يحتاج إلى زيادة حجمه وتوسيعه لتغطية البلدان الأفريقية.

(١٦) على سبيل المثال، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تقريرا قدمته إلى اجتماع المجلس الوزاري في عام ٢٠٠٠، مع توصيات مقدمة من لجنة الشؤون الضريبية بعنوان نحو تعاون عالمي في ميدان الضرائب تتضمن قائمة بالبلدان التي تم تحديدها "كملاذات ضريبية"، وطلب من هذه البلدان توقيع مذكرة تفاهم. هذا المنشور متوفر على الموقع http://www.oecd.org/daf/fa/hapm_tax/report-en.pdf في الشبكة العالمية وجرى الاطلاع عليها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

(١٧) التنمية المستدامة هي .. عملية تغيير يتم خلالها التنسيق بين استغلال الموارد وإدارة الاستثمارات وتوجيه التطور التكنولوجي والتغير المؤسسي وبين الاحتياجات المقبلة والحالية (World Commission on Environment and Development: Our

(٢٩) طلب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٠ إلى الأمين العام من جملة أمور أن يعد، في سياق توصية اللجنة بإخراج ملديف من القائمة، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ أحكام الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٤٦، وأن يقدم توصيات بشأن التدابير الإضافية التي يمكن اتخاذها لضمان انتقال البلدان بشكل سلس من مركز أقل البلدان نمواً؛ وتطلع إلى تلقي التقرير الذي يعده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن الاستفادة الفعلية لأقل البلدان نمواً من إدراجها في قائمة أقل البلدان نمواً وعن الأثر العملي للتدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نمواً، وطلب إلى المؤتمر أن يدرج في هذا التقرير تقييماً للآثار التي يمكن أن يتركها على ملديف إخراجها من قائمة أقل البلدان نمواً.